

أثر تدريبات التحصين من الضغط النفسي لدى التوافق لدى المدمن.

بقال إسمى⁽¹⁾

مقدمة:

إن ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان عليها ظاهرة لازمت البشرية منذ أمد بعيد، وعانت منها المجتمعات على مر الزمان، بل وقد ذهب البعض للقول أنّ لها نصيباً مفروضاً على كل المجتمعات، ولقد اكتشف الإنسان المخدرات في العصور القديمة، حيث تم العثور على تسمية الأفيون في لوحة سامرية رسمت منذ حوالي أربعة آلاف سنة قبل الميلاد،⁽²⁾ ويكلف الإدمان على المخدرات ثمناً باهظاً على الفرد المدمن، وعلى المجتمعات التي تعاني منه على حد سواء وينعكس الثمن الاجتماعي والاقتصادي لهذه الظاهرة من خلال مصاريف الشرطة، والجمارك، والعدالة الناتجة عن النشاطات الأساسية لمكافحة تهريب المخدرات للحدّ من الإدمان والأعمال الإجرامية المرتكبة من قبل المدمنين، ومن خلال المصاريف الصحية والإعانات الاجتماعية الناجمة عن العلاجات الموصوفة للمدمنين، وإعادة الدمج الاجتماعي من خلال الاستهلاك الطبي، والصيدي المتصل بعلاج الاضطرابات المترتبة عن إستهلاك المخدر من جهة، ومن خلال برامج وقائية، ونشاطات تربية للحد من الفشل المدرسي، والحد من الإفراط في استعمال المخدرات كما أن الأمراض والوفيات المتصلة باستعمال المخدرات كالجرعة الزائدة، أو الانتحار، وأحوادث المرور، خاصة لما تؤخذ المخدرات مع الكحول، هي الأخرى تؤدي إلى تلك المصاريف، كما يؤدي الإدمان إلى خسائر إقتصادية أيضاً حيث أن نقص الإنتاج لدى المدمنين، وفقدان الملكات عند نسبة هامة من المراهقين يحدث ضياعاً اقتصادياً.⁽³⁾ ومن أجل هذا وغيره تأتي هذه الدراسة من أجل المساهمة في علاج هذه الظاهرة فالمدمنون يتعرضون لدرجات متباينة من الضغوط النفسية، تختلف من حيث شدتها واستمراريتها، ويترتب عن ذلك آثار مختلفة على المستوى الجسمي والانفعالي والاجتماعي والسلوكي والعقلي والتي تمثل عاملاً هاماً في نكوصهم وعودتهم لتناول المخدر لديهم عاجلاً أم آجلاً، مما يحول بينهم وبين التوافق في الحياة اليومية.

_ إشكالية البحث:

إن ما شجعنا للاهتمام بهذا الموضوع أنه بحكم عملي وامتھاني سابقاً كأخصائية نفسانية بمصحة مكافحة التسمم بمستشفى الأمراض النفسية والعقلية سيدي الشحمي بوهرا، ما لاحظته من مشاعر الضيق والقلق والتوتر النفسي لدى المدمنين التي كانوا يعبرون عنها في أثناء فترة الاستشفاء، والتي تشير محتواها إلى توتر وإلى معاناتهم من صعوبات في التوافق مما جعل الكثير منهم ينكص، واستقرت من خلالها أن الحالات تحتاج إلى أسلوب أو طريقة لإدارة الضغط الذي يعانون منه بالإضافة إلى العلاج الكيميائي، وبعد مراجعة مجموعة من البحوث في علم النفس والتي لها علاقة بحالات الضغط النفسي والتوافق لدى الحالات التي تعيش أزمات وخاصة

(1) - أستاذة ب. قسم علم النفس وعلوم التربية والأطوفونيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران.

(2) - Alain Morel, François Hervé, Bernard Fontaine, **Soigner les toxicomanes**, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, 2003, P 31.

(3) - J. Bergeret et L. Leblanc, **Précis de toxicomanie**, Masson, 2^{ème} Edition, Paris, 1988p182.

ظاهرة الإدمان، ولاحظنا وجود النزر القليل من النتائج التي تساعد في فهم العلاقات المفترضة بين حالات الضغط النفسي لدى المدمنين وأساليب الحد من الضغوط التي تساعد في التهيئة النفسية والفسولوجية للاستشفاء، والتفكير في طريقة أو أسلوب أو برنامج يقلل من حالة الضغط النفسي لدى المدمنين سيسمح بتهيئة هؤلاء الأفراد ويجعلهم يتجاوبون للعلاج الكيميائي بفعالية أكثر، وكلملمة لخيوط هذه الظاهرة ومتغيراتها حاولنا أن نقوم ببحث نختبر فيه مجموعة من التساؤلات التي تعبر عن الغموض الذي يكتنف تلك العلاقات المفترضة، ويمكن تلخيص هذه الإشكالية في ما يلي:

إلى أي حد يساهم أسلوب تدريبات التحصين من الضغط النفسي في التوافق لدى المدمن؟

وفي خضم هذا التساؤل الواسع يمكننا بناء إشكاليات فرعية أكثر تحديدا كما يلي:

1- هل يوجد اختلاف في مستوى الضغط النفسي العام لدى العينة قبل وبعد تطبيق تدريبات التحصين من الضغط النفسي؟

2- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الضغط النفسي والتوافق لدى أفراد الدراسة الأساسية بعد تطبيق تدريبات التحصين من الضغط النفسي؟

-هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى ما يلي:

1 - القيام بدراسة تحليلية لمفاهيم البحث الأساسية (الضغط النفسي، تدريبات التحصين من الضغط النفسي، والتوافق)، بهدف الكشف عن الإشكالات المفاهيمية المرتبطة بعمليات القياس الإجرائية.

2- توفير وسائل قياس تتمتع بمستويات مقبولة من حيث الصدق والثبات للاستخدام في مجالي البحث والتشخيص.

3. إعداد برنامج تدريبي يسمح بالتقليل أو الحد من الضغوط النفسية لدى المدمنين وزيادة مستوى التوافق لديهم وبالتالي التوقف عن الإدمان بشكل نهائي.

4. معرفة الأثر الذي يتركه البرنامج في تخفيض مستوى الضغوط النفسية والمؤشرات الفسولوجية والنفسية المصاحبة لها بعد تطبيق البرنامج مباشرة (القياس البعدي).

5. معرفة مقدار التحسن الذي طرأ على المدمنين في تخفيض مستوى الضغوط النفسية أو التعايش معها وتحقيق التوافق لدى المدمن بعد انتهاء البرنامج (فترة المتابعة).

. أهمية البحث:

1- تظهر أهمية البحث في تقديم جملة من الأفكار عن طبيعة المتغيرات الأساسية من حيث الإشكالات المفاهيمية التي تعيق حالات الفهم و القياس لهذه المفاهيم خاصة لدى الباحثين المبتدئين الأوليين.

2- كما تظهر أهمية البحث في تقديم نموذج منهجي يتمتع بمستوى مقبول من الوضوح، وإمكانية التطبيق في

الدراسات الشبيهة، وهذا لصالح الطلبة الباحثين في مستويات الدراسات العليا والتدرج.

3- توفر وسائل القياس لتشخيص ظاهرة الضغط النفسي وحالات الدافعية للتجاوب مع البرنامج العلاجي

لدى المدنين خاصة والحالات المشابهة عموماً.

4- إعداد برنامج تدريبي يهدف إلى الحد من مستويات الضغط النفسي لدى المدمن، وهو برنامج يمكن

الاستفادة منه واستخدامه في تنمية المناعة من الضغط النفسي لدى الحالات الأخرى كالتالي تعاني من أزمات

مرتبطة بالإدمان والأمراض المزمنة الخطيرة.

-الإطار النظري:

1. مفهوم الضغط النفسي:

ترجع الأصول اللغوية لمصطلح الضغط "stress" إلى الاسم اللاتيني « stringere »، بمعنى يشدّ بتصلب تضيق وحصر، كما تشير إلى الإحساس بالغم والضيق الذي يخنق القلب، والشعور بالوحدة والإهمال والعجز. ويعني الضغط النفسي في اللغة العربية القهر والشدة والضيق. ويرى نوربرت سيلامي في معجم مصطلحات علم النفس أن "stress" كلمة إنجليزية مشتقة من Distress التي تعني البؤس والإنهاك.⁽⁴⁾ ويعتبر الفسيولوجي الأمريكي كانون CANNON أول من تحدث عن الضغط وعلاقته بالمحافظة على التوازن « Homéostasie »، ويقارب كانون الإنسان من الحيوان في حالة الضغط، حيث يرى أنه يوجد إستراتيجيتان أساسيتان للعيش في حالة تعرض كليهما للخطر، هما المواجهة أو الهروب. ويعتبر هانس سيلبي أول من استعمل مفهوم الضغط النفسي، وعرفه على أنه الاستجابة غير النوعية للجسم، التي تظهر من خلال متلازمة محددة، والتي تخص التغيرات غير المحددة، والمتربة عن جهاز بيولوجي معين، وقد ميّز سيلبي بين « eustress » للدلالة على الحالة التي يوجد فيها الفرد المسيطر تماماً على وضعية ضاغطة، وبين « dystress » التي تشير إلى ردود الفعل السلبية لفرد يصعب عليه السيطرة على حدث ضاغط.⁽⁵⁾

أما لازاروس Lasarus فقد عرّف الضغط على أنه شيء يقيّمه الفرد، حيث أنه لا تتم استجابة الضغط إلاّ إذا قيّم الفرد الوضعية على أنها ضاغطة، فالكيفية التي يدرك بها الفرد الحدث الضاغط هي التي تحدد الاستجابة، ويرى فولكمان Folkman أن الضغط تسوية خاصة بين الفرد والمحيط، والتي يقيّم فيها الفرد الوضعية على أنها تتجاوز إمكانياته، وأنها قد تهدد ارتياحه النفسي.⁽⁶⁾

(4) - Norbert Syllamy, Dictionnaire de psychologie, A.K,Bordas, Paris ,1980, P 1143.

(5) - د.هارون توفيق الرشيدى، الضغوط النفسية، طبيعتها-نظرياتها، برنامج لمساعدة الذات في علاجها، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1999، ص 17 .

(6) - Marilou Bruchon_Schweitzer, (2002), ouvrage précédent, P 293.

2. **مفهوم التدريب:** ويعرف التدريب على أنه تعليم منظم ومحدد يتم من خلاله اكتساب عادات ومهارات وقدرات، تمكن المتدرب من رفع كفاءته لأداء عمل معين، وتشرف عليه هيئات محددة في مراكز خاصة، ويقوم به اختصاصيون فيه. (7)

3. **مفهوم أسلوب تدريبات التحصين ضد الضغوط:** ويرى مايكنوم أن التحصين من الضغط يشبه التحصين الطبي الذي يؤدي إلى الحماية من المرض، فالتحصين من الضغوط يزود الفرد بالمهارات التي تمكنه من التعامل مع المواقف الضاغطة المستقبلية، وكما في التحصين الطبي فإن مقاومة الفرد تصبح أفضل عندما يتعرض لمثير ضاغط. (8)

4. **مفهوم الإدمان:** باللغة الأجنبية Toxicomanie، مشتق من الكلمة Toxikon باللغة اليونانية، وتعني السم الذي يوضع على السهم، و"Mania" بمعنى "جنون"، (9) وتشير كلمة "إدمان" باللغة الأجنبية إلى الاستعمال المتكرر، والمضر بالفرد والمجتمع لمادة مخدرة، وبدأ استعمال هذا المصطلح منذ العشرينات من القرن السالف، حيث ذاع استعماله لدى الأطباء، وعلماء الاجتماع، ورجال القانون كل منهم على حسب اختصاصه. (10) وفي سنة 1969 عرفت المنظمة العالمية للصحة O.M.S الإدمان على أنه حالة نفسية، وأحيانا جسدية تنتج عن التفاعل الذي يتم بين العضوية والعقار، وتتميز هذه الفاعلية المتبادلة بتغيرات سلوكية، وردود أفعال أخرى تجبر المتعاطي دائما وبالإلحاح على تناول المخدر بصفة مستمرة أو دورية من أجل الحصول على نفس المفعول أو من أجل تفادي الامتناع، (11) في سنة 1965 استبدلت المنظمة العالمية للصحة O.M.S كلمة "إدمان" Toxicomanie بكلمة أخرى هي "التبعية" dépendance بمعنى آخر الإدمان هو التبعية، (12) وفي سنة 1969 عرفت المنظمة العالمية للصحة O.M.S "التبعية للعقار" pharmaco dépendance على أنه حالة نفسية، وأحيانا جسدية تنتج عن التفاعل الذي يتم بين العضوية والعقار، وتتميز هذه الفاعلية المتبادلة بتغيرات سلوكية، وردود أفعال أخرى تجبر المتعاطي دائما وبالإلحاح إلى تناول المخدر بصفة مستمرة أو دورية من أجل الحصول على نفس المفعول أو من أجل تفادي الامتناع. (13)

(7) - د. فرج عبد القادر طه، معجم علم النفس والتحليل النفسي، دار النهضة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بدون سنة، ص 111.

(8) - Jean Cottraux, Les thérapies comportementales et cognitives, 3 eme édition, Masson, Paris, 2001, P 238.

(9) - Paul Foulquié, Dictionnaire de la langue pédagogique, PUF, 1971, p466.

(10) - J.Bergeret et J.Lebanc, Précis des toxicomanies, 2eme édition, Masson, Paris, 1988, P35.

(11) - Valery Delamare et Jeu Delamare et Marcel Garnier et thérèse Delamare, (1997), ouvrage précédent, P.919.

(12) - S.Tribolet et C.Paradas, Guide pratique de psychiatrie, 5^{ème} édition, Heures de France édition, 2000, p288.

د. هاني عرموش، المخدرات إمبراطورية الشيطان، دار النفائس، 1993، ص 29.

أنظر أيضا د. مصطفى سوييف، المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1996، ص 43.

(13) - Gerad Bleaudonu, Dictionnaire de psychiatrie sociale, p251

5. **تعريف المدمن:** يعرف نوربرت سيلامي المدمن على أنه الفرد الذي تسيطر عليه رغبة ملحة واضطرابية لاستعمال مواد مخدرة، من أجل الحصول على إحساسات سارة مثل السعادة، والراحة، وتنشيط الخيال، وذلك قصد ملء فراغ في الشخصية. (14)

كما يعرفه برجوري على أنه الفرد الذي نتيجة لالتقائه مع مادة مخدرة، خلال ظروف معينة، أصبح في حالة تبعية لهذه المادة، ويرى بيرجوري أنه ليس من الضروري أن يكون هذا الفرد ذو شخصية عصابية، أو اكتئابية، أو سيكوباتية. (15)

6. **مفهوم التوافق:** ترجع الأصول اللغوية لمصطلح التوافق باللغة الأجنبية إلى الكلمة "Ad justement" المركبة من "AD" بمعنى "نحو" وهو يشير إلى الاتجاه، والاسم اللاتيني "Justus" الذي يعني "صحيح"، و"ement" التي تشير إلى الفعل، ويرى دورون رولان وفرانسوازي موسوعة علم النفس أن التوافق هو وسائل نفسية وسلوكية يضعها الفرد بين عدوان وجسمه لمواجهة مشكل ما، ولتخفيف من الضغط النفسي الذي يتعرض له، ويرى كل منهما أن علماء النفس يميزون بين استراتيجيات الفعل واستراتيجيات الدفاع، حيث أن الأولى تهدف إلى حل المشكلة، بينما تهدف الثانية على مراقبة الانفعال الذي الناتجة من الوضع المثير، ويؤكد كل منهما أن التوافق يلعب دورا هاما في رد فعل الضغط. (16)

التعاريف الإجرائية لمصطلحات البحث :

أولا-الضغط النفسي: ويعرف الضغط النفسي لدى المدمنين إجرائياً بأنه جملة الاضطرابات النفسية والسيكوسوماتية والنفس اجتماعية وحالات اضطرابات النوم التي يعاني منها المدمن كما هي محددة في مقياس الضغط النفسي كحالة والمعد من طرف الطالبة بأبعاده التالية:

1-الأعراض السيكوسوماتية : ويقصد بها جملة الأعراض النفس جسدية التي يعاني منها المفحوص وهي : آلام في الظهر، صداع، صعوبة في التنفس، اضطرابات الشهية، آلام القلب، الامساك، الاسهال، الغثيان، آلام في المفاصل.

2-اضطرابات النوم: وتتمثل في حالات الأرق بأنواعه، والأحلام المزعجة، والنوم غير المريح.

3-الاكتئاب: يتمظهر من خلال جملة من المشاعر الاكتئابية التي تتتاب الحالة كالشعور عدم الرغبة في الحياة، اليأس من الواقع المعاش، بالإضافة إلى الأفكار الانتحارية التي تسيطر على أفكار المفحوص.

4-القلق و التوتر: ويعبر عن اضطراب الحياة الانفعالية للمفحوص من خلال مشاعر القلق و التوتر وزيادة الاستشارة و حالات الخوف والذعر دون سبب معقول.

5-الثقة بالنفس: ويعبر هذا البعد عن مدى تمتع الحالة بمستوى من الثقة بالنفس من خلال مستوى رضاه عن

(14) - Norbert Syllamy,(1980), **ouvrage précédent**, p1191

(15) - J.Bergeret et J.Lebanc (1988) , **ouvrage précédent**, p 37.

(16) - رولان دورون و فرانسواز بارو، تعريب د. فؤاد شهين (1997)، مرجع سابق، ص56.

نفسه فيما يخص قدرته على إدارة مهامه واعتماده عن نفسه.

6- اضطراب الوظيفة الاجتماعية: ويعكس كبيعة التفاعل الاجتماعي للحالة من خلال التصور الذي يكونه عن نفسه إزاء إدراكه لمعاملة الآخرين له، وكذلك طبيعة المشاعر التي يكونها عن المحيط الاجتماعي ومدى اندماجه فيه وشعوره بأنه مهم وله دور مقبول في الأسرة و المجتمع.

ثانياً- التوافق: يقصد بالتوافق في هذه الدراسة مستويات التوافق النفسي والأسري والاجتماعي التي يتمتع به المدمن، وفيما يلي التعرف الإجرائي لأبعاد مقياس التوافق:

1- التوافق النفسي الانفعالي: يقصد به في هذه الدراسة مدى حالات التوتر التي تتاب الحالة وتساهم في دفعه إلى الإدمان بالإضافة إلى مستويات الثقة في النفس والإرادة والمهارات الفردية التي تتمتع بها الحالة والتي تؤدي على حسب مستوياتها إلى الكف عن الإدمان أو عدم الإقلاع منه.

2- التوافق الأسري : يقيس هذا البعد مدى التوافق الأسري الذي يتمتع به المدمن من خلال تقبله وتفاعله الإيجابي مع ظروفه الأسرية العامة، ورضاه عن علاقاته مع أفراد أسرته والدعم الذي يلقاه من قبلهم، ومدى إدراكه لتفهمهم لوضعيته الحالية ومتطلباتها، وبشكل عام مدى ما تمثله الأسرة من سند يساعد على توفر الظروف المناسبة، بما يساعد على تكوين مناعة لدى المدمن تأهله لعدم العودة إلى التعاطي.

3- التوافق الاجتماعي: يصف هذا البعد مستوى التوافق الاجتماعي الذي تتمتع به الحالة من خلال طبيعة العلاقات التي تربطها مع الوسط الاجتماعي كزملاء، وجيران ومدى رضاه وتشبعه بهذه العلاقات وما تسهم به في إحساس الفرد بالانتماء والأهمية بشكل يسهم في الاندماج الاجتماعي وعد الشعور بالوحدة، كما هو محدد في الفقرات الستة في بعد التوافق الاجتماعي المصمم.

ثالثاً- تدريبات التحصين من الضغط: هو برنامج علاجي يستهدف مجموعة من المدمنين موضوع البحث، وهو مزيج من الأهداف الخاصة والإستراتيجية الموجهة لتحقيق هذه الأهداف، ومحتوى البرنامج والإجراءات التنظيمية، وتنفيذ البرنامج وتقويمه والتنسيق بين كل ما سبق، ويتضمن مجموعة من التقنيات تتم ضمن سلسلة من الجلسات وهي كالتالي:

1- القيام بقياس قبلي لمستويات الضغط النفسي، والدافعية والتوافق، والهدف من هذه المرحلة هو قياس وتصنيف

عينة الدراسة حسب مستويات متغيرات الدراسة الأساسية وهي الضغط النفسي، التوافق، والدافعية.

2- جلسة تمهيدية أولية تستهدف خلق جو من الثقة مع المفحوصين إلى درجة يصبح فيها التواصل معهم عفوي

وسلس. وتقديم شروح مفصلة وبسيطة لبرنامج تدريبات التحصين من الضغط النفسي، مع التأكيد على أن

هذا البرنامج مهم وفعال في مساعدتهم على التعامل مع حالة الضغط النفسي التي يعيشونها إلى جانب

وضعهم الصحي المتمثل في الإدمان. والهدف من هذه الجلسة هو تكوين علاقة بين الباحثة و المفحوصين،

وشرح وتوضيح مبررات تكوين البرنامج العلاجي من خلال إبراز أهميته وإظهار الأهداف التي تضمنها،

والاتفاق على خطة سير البرنامج في الجلسات اللاحقة و الإجابة على استفسارات وتساؤلات العملاء.

3- تقوم الطالبة بتقديم محاضرة حول الضغط النفسي: الأسباب، الإعراض، وطرق المواجهة. وذلك بشكل مبسط مراعاة للمستوى الدراسي والمعرفي لأفراد العينة، ومطالبة أفراد العينة بتحضير مذكرة يصفون من خلالها الضغوط المعاشة خلال الأيام التي تسبق الجلسة الموالية.

4- القيام بمناقشة ضغوط المدمنين المعاشة خلال الأيام الماضية، من خلال مائدة مستديرة (ديناميكية الجماعة) وتقديم تقييم أولي عن ضغوط الحالات وأساليب المواجهة بغرض استثمارها في الجلسة اللاحقة.

5- جلسات الاسترخاء الجسمي والعقلي: وتشمل على جلستين تخضع فيها الحالات لتمرين الاسترخاء الجسمي والاسترخاء العقلي. والهدف منها هو نقل الجانب الجسمي من حالات التوتر والانقباض العضلي إلى حالة من الاسترخاء التي تسمح بزيادة نسبة لتدفق الدم في العضلات، وبالتالي وصول أكبر قدر من الأكسجين إلى الخلايا العصبية على مستوى الجهاز العصبي المركزي والظرفي وبالتالي تصبح الحالة في وضع جسمي طبيعي مهياً في ضوءه للتطبيق.

6- تشخيص الضغوط وطرق التعامل معها من خلال خلاصة التفاعل ضمن ديناميكية الجماعة، وتدريب الحالات على إعادة البناء المعرفي الذي يؤهلهم إلى إدراك الضغوط والتعامل معها بشكل صحيح.

7- التأكد من التعديل المعرفي من خلال التأكد من ثبات مدى ثبات تطبيقات البرنامج العلاجي في شقه المعرفي من خلال مراجعة قدرات المفحوصين مع إدراك الضغط وطرق التعامل معه بشكل صحيح.

8- اختبار طبيعة إدراك الضغط النفسي وأساليب المواجهة من خلال مواقف ضغط مصطنعة، من أجل الكشف عن مدى توظيف الحالات وإدراك للخبرات الإيجابية وقدرتها على استبعاد الخبرات السلبية في مواجهة الضغط.

9- جلسة تقديم معلومات عن الأداء وتتضمن الطلب من كل مفحوص، تقديم معلومات عن كيفية مواجهة الضغط النفسي في حياته اليومية، استناداً على ما تم تسجيله في الواجب المطلوب، والهدف من هذه الجلسة هو الكشف على الانجازات التي تم بلوغها من قبل العميل نتيجة التدخل العلاجي من خلال التقييم العام للحالات من مدى قدرتهم على التكيف الإيجابي مع الضغوط المعاشة فعلياً.

10- القياس البعدي لوسائل القياس الأساسية وهي الضغط النفسي والتوافق وتأتي مباشرة بعد انتهاء تطبيق البرنامج العلاجي والهدف من هذه الجلسة هو بيان أثر البرنامج العلاجي في إحداث التغيير المطلوب.

11- القياس التبعي: بعد فترة ثلاثة أسابيع من انتهاء تطبيق البرنامج العلاجي، يطبق مقياس التوافق كقياس تبعي على المفحوصين، والهدف منه هو التأكد من استمرار التحسن والتقدم لدى المفحوصين على إثر ما اكتسبوه في الجلسات العلاجية المذكورة آنفاً.

رابعاً- المدمن: المقصود بالمدمن في الدراسة الحالية عينة من المتعاطين التي تشملهم الدراسة، والمقصود به مجموعة من النزلاء بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الأمراض النفسية والعقلية سيدي الشحامي بوهران، والخاضعين

للعلاج بمصحة مكافحة التسمم واللذين هم مدمنون على الكيف، والكحول، والمواد ذات التأثير النفسي، خلال سنة 2010 و2011.

عينة الدراسة: شملت عينة الدراسة 32 تلميذا متمدرسا في نهاية المرحلة التعليمية الإلزامية والمستهدف بحوث التكرار بمدينة وهران، الجزائر، وقد تم توزيع التلاميذ على مجموعتين متكافئتين، إحداها تجريبية خضع أفرادها للتدريب، والثانية ضابطة لم يتلق أفرادها أية معالجة.

أدوات الدراسة: استخدمت الباحثة إضافة إلى البرنامج التدريبي مقياس الاتجاهات نحو المدرسة، كما تم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل التباين المتلازم.

وأسفرت الدراسة على عدد من النتائج من بينها ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تغيير الاتجاهات نحو المدرسة بين التلاميذ الذين خضعوا لبرنامج الإرشاد الجمعي، وبين الذين لم يخضعوا إليه لصالح التلاميذ الذين خضعوا إليه.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين مستوى التحصيل الدراسي بين التلاميذ الذين خضعوا لبرنامج الإرشاد الجمعي، وبين الذين لم يخضعوا إليه.

كما أكدت النتائج على الأثر الإيجابي لاستخدام البرنامج التدريبي على المهارات الدراسية، حيث أعان التلاميذ على تحسين نتائجهم الدراسية، وتغيير اتجاهاتهم نحو العمل المدرسي وقيمة العلوم و المعرفة.⁽¹⁷⁾

. فرضيات البحث:

من خلال إشكالية البحث والإطار النظري والدراسات السابقة صاغت الباحثة فرضيات بحثها على النحو

التالي :

1- يوجد اختلاف في مستوى الضغط النفسي العام لدى العينة قبل وبعد تطبيق تدريبات التحصين من الضغط النفسي .

2- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الضغط النفسي والتوافق لدى أفراد الدراسة الأساسية بعد تطبيق تدريبات التحصين من الضغط النفسي .

-إجراءات البحث:

أولاً-منهج البحث: يعتمد البحث الحالي على المنهج التجريبي، حيث خضعت عينة الدراسة للتدريب على برنامج علاجي متمثل في تدريبات التحصين من الضغط النفسي، والذي اعتمد على أسلوب المحاضرة، والمناقشة الجماعية، والتعبير الحر، والسيكودراما، والاسترخاء، باعتباره أكثر ملائمة لطبيعة البحث ومناسب للهدف الذي حددته الباحثة لتفسير متغيرات الدراسة، والمنهج التجريبي المستخدم هو منهج المجموعة الواحدة حيث تطبق

(17)-آمنة ياسين، أثر استخدام برنامج إرشاد جمعي في الوقاية من حدوث التكرار كمظهر من مظاهر التسرب المدرسي، دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ نهاية المرحلة التعليمية الإلزامية بمدينة وهران، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص علم النفس التربوي، قسم علم النفس وعلوم التربية ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران السانبا، 2009-2010.

تدريبات التحصين من الضغط النفسي على أفراد العينة الأساسية، ثم تقوم الباحثة بإجراء مقارنة بين القياس القبلي والقياس البعدي كما سيتضح من إجراءات الدراسة بالفصل الحالي.

ثانياً- حدود البحث: تتمثل حدود البحث فيما يلي:

أ- الحدود الزمنية: سبتمبر 2011-أفريل 2012.

ب- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مصحة واحدة لعلاج المدمنين، متواجدة بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الأمراض النفسية و العقلية بسيدي الشحمي، وهران، وهي الوحيدة على مستوى الغرب الجزائري.

ج- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على المدمنين النزلاء بمصحة مكافحة التسمم، المتواجدة بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الأمراض النفسية والعقلية بسيدي الشحمي، وهران، ذكورا وإناثا.

د- تتحدد نتائج الدراسة بالأدوات المستخدمة فيها، والتي هي من تصميم الباحثة، والتي تم إعدادها في ضوء الدراسات السابقة، والخبرة الشخصية للباحثة في ميدان التكفل بالمدمنين.

ثالثاً- عينة البحث ومواصفاتها: تكونت عينة البحث الحالي في صورتها النهائية من 183 مدمن ممن حصلوا على درجات تجاوزت خط الإربعي الثالث (126) درجة، على مقياس الضغط النفسي لدى المدمنين بنسبة 65.65، حيث تتراوح درجة مقياس الضغط النفسي بين الدرجة (42) كحد أدنى والدرجة (168) كحد أعلى، أما موصفات العينة فهي:

1. المدمنون على المخدرات، الذين لا يقل تعاطيهم للمخدرات عن مدة سنة واحدة.
2. الخلو من الأمراض الجسدية: وقد تم التعرف على ذلك من خلال الرجوع إلى الملفات الصحية الخاصة بكل مدمن.

3- المدمنون المتواجدون في المصحة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.

4- المدمنون الذين لا يعانون من اضطرابات عقلية مصاحبة لحالة الإدمان.

رابعاً- تصميم الدراسة:

اتبعت الباحثة في تنفيذ الدراسة التصميم التالي: (18)

1- التعيين العشوائي لأفراد عينة البحث.

2- تطبيق الاختبار القبلي على أفراد العينة.

3- تقديم المعالجة التجريبية لأفراد العينة.

4- تطبيق الاختبار البعدي على أفراد العينة.

5- تطبيق الاختبار التتبعي على أفراد العينة.

(18)- البطش محمد الوليد، أبو زينة فريد كامل، مناهج البحث العلمي: تصميم البحث و التحليل الإحصائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 1997 ص 271.

و يبين الجدول رقم (1) التصميم المعتمد في البحث

أفراد العينة	القياسات القبلية	المعالجة التجريبية	القياسات البعدية	القياسات التتبعية
183 مدمن	مقياس الضغط النفسي للمدمنين	البرنامج العلاجي المتمثل في تدريبات التحصين من الضغط النفسي	مقياس الضغط النفسي مباشرة بعد الانتهاء من تطبيق البرنامج	مقياس التوافق بعد مرور 03 أسابيع من تطبيق البرنامج العلاجي

خامسا- أدوات البحث: ولإجابة عن فروض البحث، استخدمت الباحثة الأدوات التالية:

- البرنامج العلاجي: تدريبات التحصين من الضغط النفسي:

1-أسس بناء البرنامج:

يعتمد البرنامج على الأسس التالية:

ا-يمكن المدمنين من اكتساب بعض المهارات النفسية.

ب-تنمية المهارات التوافقية للمدمنين لضمان النقاها وعدم العودة إلى التعاطي.

ج-يكسب المدمن مهارة التقييم الذاتي للموافق الضاغطة بناء على خبرته السابقة ومن خلال مشاركته الفعالة.

2-أهداف البرنامج:

1-تنمية وعي المدمنين حول ما يترتب عن الضغط النفسي من مشاكل توافقية.

2-مساعدة المدمنين على اكتساب المهارات التوافقية.

3-تدريب المدمنين وتقويتهم على مواجهة المواقف الضاغطة.

4-زيادة تنمية وعي المدمنين بأهمية العلاج والإقلاع على المخدرات.

5-تشجيع المدمنين على اكتساب تدريبات التحصين من الضغط النفسي لتحقيق مستويات توافقية مرتفعة.

3-خطوات البناء: اعتمدت الباحثة في وضع الخطة العلاجية على الخطوات التالية:

ا-الخطوة الأولى: تحديد الأفراد المستهدفين، وقد تم ذلك من خلال جمع البيانات على أفراد العينة والمقابلة التشخيصية وتطبيق الاختبارات النفسية المعدة لهذا الهدف حيث يتم اختيارهم بناء على نتائجهم المرتفعة (الربيعي الثالث) في مقياس الضغط النفسي للمدمنين، وذلك من أجل ضبط المشكلة المتمثلة في الضغط النفسي وعزلها والتعامل معها حتى لا تتشتت الباحثة أثناء تطبيقه البرنامج العلاجي .

ب-الخطوة الثانية: التعريف بالمشكلة: تقوم الباحثة بتعريف مفصل لمشكلة الضغط النفسي تبين فيها طريقة التعبير عنها لدى المفحوص، وعرض انعكاس مشكلته على سلوكه وأفكاره ومشاعره وعلاقاته مع الآخرين.

ج-الخطوة الثالثة . تحديد أهداف البرنامج العلاجي: في هذه الخطوة تحدد الباحثة الأهداف المرحلية للبرنامج والتي تتعلق بالعملية العلاجية المتمثلة في هدف كل جلسة من جلسات البرنامج العلاجي، كما يتم تحديد الأهداف النهائية التي يتوقع أن تحدث لدى المتدربين بعد عملية الانتهاء من البرنامج .

4- الخلفية النظرية والتطبيقية للبرنامج: اعتمدت الباحثة في بناء البرنامج العلاجي تدريبات التحصين من الضغط النفسي على أساس نظري وتطبيقي، حيث أنه مصمم وفقاً لمبادئ ومفاهيم النظرية السلوكية واستناداً على نموذج ماكينوم الذي عالج هذه المشكلة من خلال تدريبات التحصين من الضغط النفسي.

5- أدوات البرنامج: اعتمدت الباحثة في رصد المشكلة وتقييمها بعد الانتهاء من البرنامج العلاجي على مجموعة من الأدوات السيكمترية، حيث تم تشخيص المشكلة المتمثلة في الضغط النفسي من خلال تطبيق مقياس التالية:

أ- مقياس الضغط النفسي للمدمنين المصمم لهذا الهدف وذلك بعد التأكد من صدقه وثباته في المرحلة الاستطلاعية على عينة من المدمنين قوامها 90 مدمناً، حيث قامت الباحثة بحساب صدقه من خلال صدق المحكمين، والترابط الداخلي أو الاتساق الداخلي تم حساب معامل الارتباط بين هذه الأبعاد و معامل ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية لمقياس الضغط النفسي للمدمنين، وجاء الترابط شامل وكلي بين مختلف أبعاد المقياس، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس الستة، والدرجة الكلية للمقياس بين حد أدنى قدره (0.807) وحد أعلى قدره (0.908) وهي معاملات قوية و دالة كما يتضح عبر مصفوفة الترابط أن هذا الترابط دال في مستوى 0.01 في مختلف مستويات المصفوفة، وهذا ما يؤكد صدق المقياس استناداً إلى الدرجة العالية في اتساق أبعاده مع درجته الكلية، أما معاملات ثبات المقياس تراوحت ما بين 0.58 و 0.95 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة أقل من (0,01)، حيث أنها قيم عالية ومناسبة لأغراض الدراسة الحالية، وتشير إلى توفر المقياس على درجة عالية من الثبات، ولحساب الصدق الذاتي للأداة تم حساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات ألفا كرومباخ ويساوي 0.88 ويساوي 0.92 وتدلل هذه النتيجة إلى درجة عالية من الصدق الذاتي للمقياس.

ب- مقياس التوافق لدى المدمنين: كما اعتمدت الدراسة على مقياس التوافق للمدمنين والذي جرى تحكيمه، واختبار صدقه، وثباته، وذلك بهدف التعرف على أثر البرنامج في إحداث التغيير المطلوب لدى أفراد العينة، وقامت الباحثة من التأكد من صدقه وثباته في المرحلة الاستطلاعية وذلك بحساب صدقه من خلال صدق المحكمين، والترابط الداخلي أو الاتساق الداخلي بين أبعاد مقياس التوافق للمدمنين، حيث تم حساب معامل الارتباط بين هذه الأبعاد و معامل ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس وكان الترابط شامل وكلي بين مختلف أبعاد المقياس، والمقياس في شموله، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس الستة، والدرجة الكلية للمقياس بين حد أدنى قدره (0.978) وحد أعلى قدره (0.980) وهي معاملات قوية ودالة كما جاء في مصفوفة الترابط أن هذا الترابط دال في مستوى 0.01 في مختلف مستويات المصفوفة، وهذا ما يؤكد صدق المقياس استناداً إلى الدرجة العالية في اتساق أبعاده مع درجته الكلية، كما قامت بحساب ثباته وجاءت معاملات ثبات المقياس عالية حيث تراوحت ما بين 0.653 و 0.95 وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,01)، وتشير إلى توفر المقياس على درجة عالية من الثبات. ولحساب الصدق الذاتي للأداة اعتمدت الباحثة

على حساب الجدر التربيعي لمعامل ثبات ألفا كرومباخ الذي يساوي 0.95، ويساوي 0.92 وتدل هذه النتيجة إلى درجة عالية من الصدق الذاتي للمقياس .

6- مكان المعالجة والشروط اللازم توافرها في المكان: تمت المعالجة النفسية في الجناح رقم 05 بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة في علاج الأمراض النفسية والعقلية سيدي الشحمي وهو مركز مكافحة التسمم بوهران. أما عن القاعة التي يطبق فيها البرنامج، فهي قاعة الراحة، وقد حرصت الباحثة على تهيئة الشروط الصحية مثل: الإضاءة الكافية، والتهوية الجيدة، مع توفر كراسي، وتنظيم وضعية الجلوس في شكل حرف U .

7. الفنيات المستخدمة: يعتمد تطبيق البرنامج العلاجي على مجموعة من الفنيات أو الأساليب التالية:

-حوارات ونقاشات جماعية.

-ديناميكية الجماعة.

-فنية السيكدراما .

-محاضرات من قبل الباحثة.

8. الخطوات التنفيذية للبرنامج :

1. جلسة قياس (قبلي): وهي مرحلة الخط القاعدي وهدفها قياس شدة الضغط النفسي التي يعاني منه المدمن وذلك من خلال استخدام مقياس الضغط النفسي المصمم لهذا الهدف، وتسمى هذه بمرحلة الخط القاعدي للمشكلة، والتي يمكن أن ينطلق منها المعالج لتحديد أثر الذي التغيير الذي سوف يحدثه البرنامج في خفض مشكلة المتعالج .

2. جلسة تمهيدية أولية: هدفها التعرف على المفحوصين وتقديم التعليمات الخاصة بالبرنامج وخطوات سيره وأهدافه والأساليب المستخدمة فيه، كما يتم في هذه المرحلة اتفاق الباحثة مع المفحوصين على كل النقاط المطروحة في البرنامج ضمن العقد العلاجي.

3. الإجراءات التنفيذية لسير البرنامج : محتويات البرنامج: يتضمن البرنامج مجموعة من الفعاليات وركز على إكساب المدمنين المهارات التوافقية، واستثارة دافعية العلاج لديهم، كما يركز على تنمية مهارة التقييم الذاتي للمواقف الضاغطة، كما يساعدهم على تنمية مهارات التواصل اللفظي وتنمية مهارات في تكوين علاقات ناجحة التي تساعدهم على تحقيق التوافق الشخصي والاجتماعي واكتساب القدرة على تقبل الآخر، وتنمية روح المشاركة والتعاون.

4. القياس البعدي: هدفه تقييم التقدم الحاصل لدى أفراد العينة نتيجة للتدخل العلاجي، وهنا تستخدم الباحثة مقياس الضغط النفسي للمدمنين الذي استخدمته في مرحلة القياس القبلي، إضافة إلى التقارير اللفظية التي تستقيها من المفحوصين.

5. قياس المتابعة : الهدف من هذه المرحلة هو معرفة أثر البرنامج العلاجي بعد مضي فترة من الزمن على تطبيقه، هل حافظ على المفحوص على التحسن أم لا ؟، حيث يتم لهذا الغرض تطبيق مقياس التوافق لدى المدمنين

والمصمم للدراسة الحالية.

4-مدة تطبيق البرنامج: لتحقيق الأهداف المرجوة من التدريب يطبق البرنامج العلاجي تدريبات التحصين من الضغط النفسي في 13 جلسة، بمعدل ثلاثة جلسات في الأسبوع، في الأيام التالية: الأحد، الثلاثاء، والخميس، من الساعة 14:00 إلى الساعة 14:45، في حدود خمسة وأربعين دقيقة للجلسة الواحدة باستثناء جلسات القياس (القبلي، والبعدي، والمتابعة).

5-التحقق من صدق البرنامج: تم عرض البرنامج العلاجي بعد إعداده وقبل البدء في تطبيقه على مجموعة من المحكمين، وقد كان هناك إجماع بين هؤلاء المحكمين على صلاحيته، وبذلك أصبح جاهزا للتطبيق.

سادسا-محددات الدراسة:

1-اقتصار الدراسة على مصحة واحدة لعلاج المدمنين، متواجدة بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الأمراض النفسية و العقلية بسيدي الشحمي، وهران، وهي الوحيدة على مستوى الغرب الجزائري.

2-تحدد إمكانية تعميم النتائج تبعا لنوعية أدوات الدراسة المستخدمة وخصائصها.

سليعا-الإجراءات الإحصائية:

تمت معالجة بيانات ومعطيات الدراسة بواسطة الحزمة الإحصائية للبحوث الاجتماعية

Statistique Package of Social Science التي يرمز بالبادئات المعروفة (SPSS)، وقد استخدمت النسخة العاشرة من هذا البرنامج، وقامت الباحثة بمراجعة البيانات و ترميزها قبل إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاما معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت (نعم دائما = 04 نقاط ، أحيانا = 03 نقاط، نادرا= نقطتان، لا إطلاقا= نقطة واحدة إذا كانت الفقرة إيجابية، أما إذا كانت الفقرة سلبية تعطى (نعم دائما = نقطة واحدة، أحيانا = نقطتان، نادرا= 03 نقاط ، لا إطلاقا= 04 نقاط).

واستخدمت المعادلات الإحصائية التالية:

1-اختبار ألفا كرونباخ لتحديد صدق الاداة وثباتها . Reliability Statistic Cronbach's Alpha، وغوتمان وسيرمان براون.

2-مصفوفات الترابط وفقا لمعادلة بيرسون Pearson correlation .

3-الاختبار التائي اختبار ستيودنت لدلالة الفروق الإحصائية T-Test .

4- المتوسطات الحسابية Mean و الانحرافات المعيارية Std.Deviation .

-اختبار الفرضية العامة الأولى:

من أجل دراسة الفرضية العامة الأولى التي تنص على مايلي: يوجد فرق دال إحصائيا في الضغط النفسي العام لدى العينة قبل وبعد التدريب قمنا بإجراء اختبار ستيودنت T-test. لإجابات أفراد العينة لجملة النقاط التي سجلوها على مجموع فقرات الاختبار القبلي والبعدي لمقياس الضغط النفسي للمدمنين، وتم بناء الجدول رقم (02) الذي يتضمن معطيات تحليل الاختبار التائي.

الجدول رقم (02) يوضح دلالة الاختلاف بين إجابات أفراد عينة الدراسة الأساسية في الضغط النفسي العام قبل وبعد التدريب

مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة (ت)	المتوسط النظري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة	مستويات متغير الضغط النفسي	الأساليب الإحصائية المتغير
0.000	181	130,087	84	3,5737	147,1868	182	مستويات الضغط النفسي القبلي	الضغط النفسي العام قبل وبعد التدريب
			84	7,3994	67,3242	182	مستويات الضغط النفسي البعدي	

يتضح من معطيات الجدول رقم (02) وجود فروق دالة إحصائية في مستويات الضغط النفسي قبل وبعد التدريب، إذ بلغت القيمة التائية (ت) (130,087) عند مستوى دلالة أقل من 0.01، وهذا يعني أن أسلوب المعالجة المتمثل في تدريبات التحصين من الضغط النفسي كان له أثر ذو دلالة إحصائية في مقدار التحسن الناتج لدى أفراد العينة الأساسية بمعنى أن البرنامج التدريبي كان له أثر في خفض الضغوط لدى أفراد المجموعة التدريبية، وهذا ما تؤكدته الفروق الواضحة بين متوسطات إجابات المشاركين في البرنامج العلاجي عن مجمل فقرات مقياس الضغط النفسي في الاختبار القبلي والبعدي لصالح الاختبار البعدي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد العينة في الاختبار القبلي (147,1868) وبلغ المتوسط الحسابي لأفراد العينة في الاختبار البعدي (67,3242)، كما هو واضح من المتوسطات المشار إليها في الجدول رقم (02).

وحسب هذه النتائج يمكن القول بتحقيق الفرضية العامة الأولى بمعنى أنه يوجد فرق دال إحصائياً في الضغط النفسي العام لدى العينة قبل وبعد التدريب.

—دراسة الفرضية العامة الثامنة:

من أجل دراسة الفرضية العامة الثامنة التي تنص على ما يلي: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الضغط النفسي والتوافق لدى أفراد الدراسة الأساسية بعد تطبيق تدريبات التحصين من الضغط النفسي، قمنا بحساب معامل ارتباط بيرسون بين إجابات أفراد العينة على مقياس التوافق وبين إجابات أفراد العينة على مقياس الضغط النفسي بعد التدريب و الجدول رقم (03) يبين ذلك.

الجدول رقم (03) يبين الارتباط بين مستويات التوافق و مستويات الضغط النفسي بعد التدريب لدى أفراد العينة .

مستوى الدلالة الإحصائية	معامل ارتباط بيرسون	عدد أفراد العينة ن	المتغير
0,000	-0,288	183	التوافق والضغط النفسي بعد التدريب

**ارتباط دال عند مستوى الدلالة 0.01

ويبين الجدول رقم (03) أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين التوافق و الضغط النفسي بعد التدريب لدى أفراد العينة، عند مستوى الدلالة أقل من 0.01، وأن العلاقة لم تكن في نفس الاتجاه، حيث كان معامل ارتباط بيرسون يساوي (**-0.288) مما يشير إلى وجود ارتباط سلبي ينزح إلى القوة بين التوافق والضغط النفسي بعد التدريب، بمعنى أنه كلما كان مستويات التوافق مرتفعة كلما انخفض مستوى الضغط النفسي البعدي لدى أفراد العينة. وتوضح هذه النتائج التفاعل الإيجابي للمدمنين مع البرنامج العلاجي، حيث ارتفعت مستويات توافقهم، وانخفضت مستويات الضغط النفسي لديهم مما يشير إلى فعالية تدريبات التحصين من الضغط النفسي. وهذا يعني قبول الفرضية لتصبح النتيجة: يوجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين التوافق والضغط النفسي بعد التدريب لدى أفراد العينة.

-مناقشة نتائج الدراسة: إن تحقق الفرضية الأولى التي تنص على وجود فرق دال إحصائياً في الضغط النفسي العام لدى العينة قبل وبعد التدريب، يعني حدوث انخفاض في متوسط درجات الضغط النفسي لدى أفراد العينة بعد تلقيها للتدريب، مما يثبت أثر البرنامج التدريبي المطبق في الدراسة في خفض الضغط النفسي، مقارنة بمستويات الضغط النفسي لأفراد المجموعة قبل تلقيها التدريب، حيث أسهمت التدريبات بشكل كبير في خفض الضغط النفسي لدى أفراد العينة، وهذا ما يؤكد فعالية البرنامج العلاجي المطبق في إحداث تخفيض في مستوى الضغط النفسي لدى المتدربين، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة استفادوا من البرنامج المقدم إليهم، وهذا ما أتاح لهم الفرصة بأن ييؤحوا في ظل العلاقة العلاجية الطيبة التي تم بناؤها في الحصص التدريبية مع الباحثة، بكل خبراتهم المؤهلة، ووالتي تسبب لهم مشاعر الضيق والتوتر والضغط النفسي، وأن يكتشفوها ويدركونها على أنها خبرات لا بد من تجاوزها واستحضار أفكار أكثر إيجابية عن الوضع الصحي الذين هم يعانون منه، ويمكن أن تعود فعالية البرنامج للأسلوب المستخدم فيه، حيث ركزت الباحثة على جذب انتباه المتدربين، وتوضيح التعليمات، والتأكد من مدى فهمهم للمادة التدريبية، كما أن الجو الذي ساد الحصص التدريبية التي تضمنت تعزيز مشاعر أعضاء المجموعة التدريبية، وتفهمها وحثهم على التعبير عنها، وإشعارهم بقدرتهم على التخلص من الإدمان، كلها من الأمور التي ساعدت على تخفيض مستوى الضغط النفسي لدى المتدربين، هذا من جهة كما يمكن أن يعزى السبب في هذه النتيجة، إلى حرص الباحثة على مشاركة أفراد العينة في العلاج من خلال الواجب المطلوب منهم في نهاية كل جلسة علاجية، وربط الحصص العلاجية ببعضها البعض من خلال توجيه الأسئلة للمتدربين، ومناقشتهم بما تعلموه في الحصة السالفة وربطه مع الحصة العلاجية الجديدة، فهم الذين يستخلصون ويستنتجون التعميمات، مما يثير نشاطهم الفعال، ويحرضهم على تقبل المعلومات الجديدة، كلها من الأمور التي أسهمت في رفع مستويات التدريب، والتي انعكست بصورة واضحة على مستويات الضغط النفسي بعد التدريب .

إن تحقق الفرضية الثانية التي تنص بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التوافق والضغط النفسي بعد التدريب لدى أفراد العينة.عكسية سالبة دالة إحصائياً بين التوافق والضغط النفسي بعد التدريب لدى أفراد وتؤكد هذه النتيجة على أن الأثر الذي أحدثه البرنامج في خفض مستوى الضغط النفسي لدى أفراد العينة بقي

محافظةً على مستوى التحسن لمدة ثلاثة أسابيع من انتهاء التدريب، وهذا يدل على أن تطبيق تدريبات التحصين من الضغط النفسي يؤثر في تنمية المهارات التوافقية للمتدربين، والتحسين المستمر.

كما تشير النتائج التي توصلت إليها الباحثة في بحثها فيما يتعلق بالضغط النفسي أن التدريبات لم يكن تأثيرها وقتياً ينتهي بانتهاء تطبيق البرنامج ولكن كان تأثيرها باقياً لغاية ثلاثة أسابيع من المتابعة، وهذا ما يؤكد فعاليتها في تخفيف الضغوط النفسية لدى المتدربين.

نستخلص من هذا كله إلى أن تدريبات التحصين من الضغط النفسي قد حققت تحسناً حقيقياً وتطوراً نحو تخفيض مستوى الضغوط النفسية لدى المدمنين ، وهذا يرجع إلى ما تلقاه أفراد العينة الأساسية من تأثير ذي قيمة علاجية أثناء جلسات البرنامج؛ حيث هيأت هذه الجلسات لكل فرد منهم الفرصة على التعبير الانفعالي، وبذلك أصبح الاندماج مع الجماعة أمراً ضرورياً للتغلب على الضغوط النفسية التي يعانون منها.

وينبغي الإشارة هنا ، إلى ضرورة توفير الخدمات النفسية العلاجية و الوقائية التي تهدف إلى تنمية قدرات هذه الفئة من المجتمع في مواجهة الضغوط النفسية ، وذلك من خلال الاهتمام بالبرامج العلاجية والإرشادية.

توصيات الدراسة:

- بناء على النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية في جوانبها التي استكشفت انخفاض مستويات الضغط النفسي لدى المدمنين، بعد تلقيهم للبرنامج العلاجي المتمثل في تدريبات التحصين من الضغط النفسي، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1- ضرورة إجراء بحوث ودراسات مماثلة لهذه الدراسة على عينات أكبر، ومن بيئات مختلفة لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية.

2- ضرورة اعتماد دورات تأهيل للعاملين في المؤسسات الاستشفائية والمشرفين على التكفل بالمدمنين، داخل مؤسساتهم، الغرض منها تنمية قدراتهم على وضع برامج علاجية بما يتناسب مع واقع الأساليب العلاجية الحديثة، وذلك من قبل هيئات جامعية متخصصة في هذا المجال.

3- ضرورة فتح مركز تابع لقسم علم النفس وعلوم التربية لمساعدة وإعداد العاملين والمشرفين على البرامج العلاجية في المؤسسات المختلفة، بما يحقق مستوى أفضل من التكفل والرعاية النفسية.

4- ضرورة القيام بندوات ومؤتمرات علمية وورش عمل مختلفة التي تعتمد على البرامج العلاجية في التكفل النفسي بالمدمنين، وتبادل الخبرات ما بين الجامعات والمؤسسات الاستشفائية المختلفة.

5- ضرورة تحديد الاحتياجات الخاصة بإعداد البرامج العلاجية الخاصة بالمدمنين وإمكانية تنفيذها.

6- ضرورة توفير الدعم المعنوي للمدمنين من حيث الاحترام والتقدير، وتكريم اللذين امتنعوا عن الإدمان منهم.

7- ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بعقد إتفاقيات تعاون مع وزارة الصحة والسكان بغرض تحديث أساليب التكفل النفسي للمدمنين عند بناء المؤسسات الاستشفائية الجديدة لتهيئة الجو المناسب للعلاج.

8- ضرورة بناء برامج علاجية قائمة على أساليب العلاج النفسي السلوكي المعرفي في علاج المدمنين وذلك من

أجل تزويدهم بالمهارات اللازمة للتوافق والتواصل الاجتماعي الفعّال مع الآخرين، ليكونوا قادرين على الاستجابة الصحيحة والتوافق المناسب في المواقف الجديدة .

9- ضرورة قيام وسائل الإعلام بحملات إعلامية مكثفة لنشر الثقافة النفسية، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو العلاج النفسي وفوائده بالنسبة لمتعاطي المواد المخدرة.

10- الاستفادة من تجارب المؤسسات الاستشفائية الأجنبية والعربية في تطوير أساليب التكفل النفسي للمدمنين في المؤسسات الاستشفائية على مستوى الوطن.

عوامل السلوك الإجرامي

زيكيو مصطفى⁽¹⁹⁾

تعتبر الجريمة ضريبة قاسية يدفعها المجتمع وما ينجر عنها من انعكاسات تهدد أمن واستقرار البناء الاجتماعي. ويختلف مفهوم الجريمة من منطقة إلى أخرى ومن بلد لآخر وهذا نظرا لاختلاف القيم والمعايير والعادات والتقاليد الخاصة بكل مجتمع، ولكن ثمة عامل مشترك يتفق حوله الجميع أن الجريمة ظاهرة لا تهدد الأفراد في مالهم وسلامتهم فحسب بل حتى في وجودهم.

وقد جرت محاولات عديدة لفهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة من خلال الأعمال التي قام بها علماء الاجتماع انطلاقا من أواخر القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، وقد أُنجزت عدة أعمال تفسر من خلالها السلوك الإجرامي إلى عوامل داخلية فردية تمثلت في البحوث التي قام بها الثلاثي الإيطالي الشهير في علم الجريمة وهم على التوالي - سيزار لومبروزو، أنريكو فيري، رفائيل قاروفالو - بالإضافة إلى سيجموند فرويد.

أما الفريق الآخر من علماء الاجتماع فقد عزو السلوك الإجرامي إلى عوامل خارجية تتمثل في العوامل الإجتماعية التي أنجزها كل من "دور كايم" و"روبرت كينغ ميرتون" و"بونجر إك...".

وقد كشفت نتائج هذه البحوث عن الخطأ الناجم عن التفسير الأحادي الجانب الذي أدلى به هذان المذهبان ولهذا فقد أصبح راجحا وجوب الأخذ بالتفسيرين معا والنظر إلى الجريمة بنظرة تكاملية تجمع بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية في آن واحد، ولهذا يعتبر البحث العلمي من الأسباب الفعالة في دراسة وفهم العوامل والدوافع المؤدية إلى ارتكاب الفعل الإجرامي ومن جهة أخرى فهو يعمل على توجيه كافة أوجه النشاط الاجتماعي والإنساني حتى يكون في الإتجاه المناقض للجريمة والانحراف وذلك عن طريق دعمه بالمقومات الحضارية والفكرية والثقافية البناءة

✓ السن وعلاقته بالجريمة

✓ النوع وعلاقته بالجريمة

✓ المستوى التعليمي وعلاقته بالجريمة

✓ الحالة المدنية وعلاقته بالجريمة

✓ الحالة المهنية وعلاقته بالجريمة

1-الإشكالية:

تعتبر الجريمة حقيقة بشرية وظاهرة قديمة لازمت الإنسان منذ أن وضع قدماه على هذه الأرض، فالصراع بين الخير والشر كان من إحدى العوامل التي أدت إلى الجريمة وبمعنى آخر نقول بأن الجريمة هي إحدى نتائج هذا الصراع. فقد تحدثت عنها الكتب السماوية كأول عمل بشري على الأرض إذا يقول الله تعالى: " فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين ". (20)

وقد تبين مما سبق أن الجريمة وإن كانت ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات الإنسانية سواء كانت بدائية أم متطورة، قديمة أم حديثة، متخلفة أم متقدمة وما تتناوله من أنواع النشاط ليس واحد في الزمان أو المكان مادام أساس التجريم تابع لوجهة نظر المجتمع في زمان ما ومكان ما ومن ثم فإن ما يجعل الفعل جريمة. ليس الفعل في ذاته بل نظرة المجتمع بذاته إليه، (21) فإذا نظرنا إلى التاريخ التطوري للمجتمعات فقد أكد الباحثون بأن المجتمعات قد مرت بمراحل عديدة قبل تشكيل الدول، فعرف نظام الأسرة ثم العشيرة ثم القبيلة ثم المدينة وأخيرا الدولة. وقد خضعت هذه الجماعات للعادات والتقاليد وما تكون لديها من أعراف نتيجة التطور وتكامل النظم وتراكم المعارف التي أخذت تكتسبها شيئا فشيئا ومن الطبيعي أن يمثل الاهتمام بالجريمة ورد الفعل المقابل أهمية خاصة في حياة تلك الجماعات. (22)

والحقيقة التي لا يجب إغفالها أن السلوك الإنساني قد مر عبر مراحل تفسيرية متصلة بثقافة المجتمع بشكل عام من التفسيرات الغيبية والدينية إلى التفسيرات الفلسفية وأخيرا العلمية، وعندما نتحدث عن السلوك الإنساني لا نقصد به فقط السلوك السوي بل نقصد أيضا السلوك الغير السوي (23) الجريمة - وهذا ما سمح بظهور علم جديد هو " علم الاجتماع الجنائي " الذي يهتم بدراسة الأسباب المؤدية إلى الجريمة والانحراف، ويرجع جذور هذا العلم بدءا بالمدرسة الوضعية الإيطالية وعلى رأسها العلامة " لومبروزو " الذي يرجع السلوك الإجرامي إلى عوامل عضوية تكوينية أي إيمانه بالتحتمية البيولوجية ثم جاء بعده العلامة " فيري " الذي أضاف لعوامل الإجرام فضلا عن العوامل الأنثروبولوجية عوامل أخرى كالسن والجنس والكثافة السكانية (24)

فإذا كانت المدرسة الوضعية تفسر الجريمة انطلاقا من عوامل فردية فإن اتجاه آخر يعتبر بأن الفرد من صنع المجتمع وأن الجريمة ترتبط به تمام الارتباط وأن الظروف المختلفة التي تصاحب التنظيم الاجتماعي تحتم ظهور الجريمة ولا يجوز ردها إلى عيوب خلقية أو نقص يلحق بالفرد، وتعد الإيكولوجيا الاجتماعية من المساهمات الرئيسية لمدرسة شيكاغو في علم الاجتماع وخاصة في مجال الجريمة والانحراف الاجتماعي والمتمثل في النظر إلى الحي أو المجتمع بمنظور عضوي،

(20) - سورة المائدة الآية 30 .

(21) - د.سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون طبعة، دون سنة، ص 16.

(22) - د.عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الأول، الجريمة ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، السنة غير مذكورة، ص 20.

(23) - د.عايد الوريكات، نظرية الجريمة، دار الشروق والتوزيع، دون طبعة، عمان الأردن، (2004). ص 17.

(24) - د.نظير فرج مينا، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، (1993). ص 17.

فالمدينة حسب المنظور الإيكولوجي تتألف من مناطق طبيعية بحيث تتميز كل منطقة بمجموعة من الخصائص من حيث الخلفية الإثنية أو التجارية.

إن أهم ما يتميز به العصر الحديث هو النمو السريع للمدن من جهة والارتفاع الواضح في عدد السكان وما يترتب عن ذلك كله من مشكلات سواء ما تعلق بالإزدحام أو سوء الإسكان، فالكثافة السكانية هي أحد العوامل التخطيطية المهمة وذلك لارتباطها بوقوع الجريمة وأغلب العلماء الاجتماعيين والمخططين العمرانيين يؤمنون بأن الكثافة السكانية والازدحام مرتبطة ارتباطا تاما بوقوع الجريمة، حيث ينظرون إلى المناطق السكنية المزدحمة على أنها مناطق ذات معدلات عالية للجريمة⁽²⁵⁾.

حيث تشير الإحصاءات البوليسية - مديرية الشرطة القضائية - عن الارتفاع الواضح في عدد القضايا المسجلة والتي تخص مختلف أنماط الجريمة سواء ما تعلق منها بالجرائم المرتكبة ضد الأشخاص أو الممتلكات وأهم ما تشير إليه تلك الإحصائيات هو الانتشار الواسع للجريمة في المدن الكبرى، كولاية الجزائر وهران، باتنة، قسنطينة، وهذه المدن صنفت في الإحصاء الأخير على أساسا أنها من بين المدن التي تتميز بكثافة سكانية عالية - الإحصاء العام للسكن والسكنات، أفريل 2008 -

ففي ولاية الجزائر وحدها تم تسجيل خلال سنة 2006 (حسب إحصاءات الشرطة) (8003) قضية خاصة بالإعتداء على الأشخاص و (8500) قضية خاصة بالإعتداء على الممتلكات أي بنسبة تقدر ب: (13%) و (14 %) على التوالي، أما في سنة 2007 فقد تم تسجيل (9942) قضية و (8094) قضية في الجرائم السابقة على التوالي وخلال الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2008 فقد تم تسجيل في نفس الولاية (10768) قضية خاصة بالإعتداء على الأشخاص منها (4681) قضية تتعلق بالضرب والجرح العمدي وتم تسجيل (5918) قضية متعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الأموال منها (4793) قضية تتعلق بالسرقة.⁽²⁶⁾

فقد جاء في تقارير الأمم المتحدة بأن التمدن يتضمن كل أنواع التغيير في أنماط توزيع السكان وفي تقاليد العمل والسكن والترفيه وسطحية العلاقات الاجتماعية وعدم مراقبة السلوك كما يتضمن فرص أكبر للجريمة مع أقل إمكانية لكشفها.⁽²⁷⁾

فإذا كانت للجريمة إنعكاساتها المجتمعية والبيئية، فما هي العوامل التي تساهم في انتشار الجريمة؟.

ومنه نستخرج التساؤلات التالية:

-هل للسن والجنس تأثير على الظاهرة الإجرامية؟.

-هل للوظيفة تأثير على الجريمة؟.

(25) - حيدر عبد الرزاق كموه، العلاقة بين ظاهرة التمدن والجريمة، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (1997)، ص 48-55.

(26) - المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية، D.P.J. إحصاءات حول الجريمة، الجزائر العاصمة، (2008).

(27) - د.علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، (2002)، ص 69-70.

2-الفرضيات:

انطلاقاً من التساؤلات السابقة نضع الفرضيات التالية:
أ- للسن والجنس تأثير كمي ونوعي في الظاهرة الإجرامية.
ب- للحالة المهنية تأثير نوعي على الجريمة.

3-تحديد المفاهيم:

الجريمة من المنظور القانوني:

الجريمة من المنظور القانوني هي ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجبه القانون وبمعنى آخر هي ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه.
فالفقيه الإيطالي "فرنسوا كرار" يعرفها بأنها العمل الخارجي الذي يأتي به الإنسان مخالفاً به قانوناً ينص على عقابه.

والجرائم من هذا المنظور ليست على درجة واحدة من الجسامة فمنها ما هو شديد الجسامة ومنها ما هو متوسط ومنها ما هو أخف جسامة ويطلق على هذا النوع الجنائيات، والثاني الجنح والثالث المخالفات، فالجناية أشد جسامة من الجنح والجنح أشد جسامة من المخالفات.

الجريمة من المنظور السيكولوجي:

نجد أن علماء النفس ينظرون إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك معاد للمجتمع ANTI SOCIAL BEHAVIOUR وهو لاشك كأى نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ أو الغير السوي ولذلك فإن الشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض، ومن ثم فإن السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ يحتاج إلى العلاج كما تحتاج الأمراض العقلية إلى العلاج والرعاية.
كما يرون أن كل فعل إجرامي ماهو وإلا دلالة وتعبير عن صراعات نفسية تدفع صاحبها إلى الوقوع في الجريمة. (28)

وقد أشار "برت Burt" إلى أن التصرفات الإجرامية ما هي إلا انطلاقاً للدوافع الغريزية انطلاقاً حراً لا يعوقه عائق ويرى أنه من الممكن النظر إلى أنواع الانحراف المختلفة كالسرقة والاعتداء والاعتصاب والجرائم الجنسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة.

أما " ألكسندر Alexendre" فهو ينظر إلى السلوك الإجرامي على أنه يكون نتيجة للاضطراب في قوى الشخصية الثلاثة "الهو والذات والذات العليا" في تكيفها مع القانون الأخلاقي السائد في المجتمع ويرى " أدلر ADLLER" أن الجريمة نتيجة للصراع بين غزيرة الذات أي نزعة التفوق والشعور الإجتماعي. (29)

(28) - جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، (1999). ص 176.

(29) - جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، (1999). ص 176.

الجريمة من المنظور السيوسولوجي:

كل الأفعال التي يترتب عليها إخلال بالنظام السائد في الجماعة أو الإضرار بمصالح أو حقوق أفرادها أو المساس بالقيم التي أصطلح الناس عليها علاقاتهم المختلفة والتزامهم بإتباعها في الجماعة.⁽³⁰⁾ والظاهرة الإجرامية هي ظاهرة اجتماعية قد توجد عواملها في تكوين الفرد أو في ظروف الجماعة لكنها في الحالتين تحدث إضراب في العلاقة الاجتماعية.

وقد تبانت آراء الفقهاء بشأن المعنى الاجتماعي للظاهرة الإجرامية فمنهم من يؤسس على الأخلاق ومنهم من يرده إلى القيم الاجتماعية.

فالالتجاه الأول يربط بين الجريمة وقواعد الأخلاق فالجريمة وفقا لهذا الاتجاه هي كل فعل يتعارض مع المبادئ الخلقية إلا أن أنصار هذا الاتجاه انقسموا على أنفسهم إلى قسمين: فمنهم من يجعل العلاقة بين الجريمة والأخلاق قاصرة على مخالفة بعض القواعد الأخلاقية لا كلها، ومنهم من يجعل هذه العلاقة شاملة لكل القواعد الخلقية دون تمييز.

ويتزعم القسم الأول الفقيه الإيطالي "كاروفالو" ويرى أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع أعتبر جريمة في كافة المجتمعات المتمدنية والتي اعتبرت كذلك على مر العصور بسبب تعارضها مع قواعد الإيثار والرحمة والأمانة والنزاهة ويطلق "كاروفالو" على هذه الجريمة اسم الجريمة الطبيعية وأمثلتها القتل والسرقة.

أما أنصار القسم الثاني فقد قاموا بالربط بين الجريمة ومخالفة كل قواعد الأخلاق لا بعضها. أما الاتجاه الثاني فيقوم التعريف الاجتماعي للجريمة لديه على أساس الربط بينها وبين القيم الاجتماعي، فمن قائل بأن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأساسية الخاصة بحفظ وبقاء المجتمع.⁽³¹⁾

التعريف الإجرائي للجريمة:

للجريمة معنيان، أحدهما قانوني والآخر اجتماعي، فالأول نقصد به الإتيان بفعل يجرمه القانون أما الثاني فهو الإتيان بفعل يتم بموجبه انتهاك للمعايير التي يحددها المجتمع.

المجرم:

إن المجرم قبل أن يكون شخصا خاضعا لقواعد المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات فهو إنسان خارج على ناموس العلاقات الاجتماعية أي خارج على قواعدها في الضبط الاجتماعي بما يأتيه من سلوك إجرامي.⁽³²⁾ فالجرم من وجهة النظر الاجتماعية هو ذلك الشخص الذي أتى سلوكا يجرمه المجتمع و يشير " سذرلاند" إلى السلوك الإجرامي أنه نتاج البيئة بدلا من التكوين الفردي.

(30) - د.عبد الله أوهابيه، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، دون طبعة، (2007). ص 25.

(31) - جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، (1999). ص 178.

(32) - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المركب الجامعي الحديث، د. ط، الإسكندرية، مصر، د. سنة. ص 13.

ومن ثم فالمذنبون ببساطة هم أشخاص ذو نمط مشترك من السلوك المسؤول عن الجوار أو الجماعة الأولية التي يرتبطون بها، فالأشخاص يصبحون هكذا بسبب إتصالمهم بالأنماط الإجرامية، وأن أمثال هؤلاء الأشخاص نجد أنهم لا يخضعون للقانون بل ينتهكونه.

كما قدم " برجس " تعريف اجتماعي للمجرم مقتضاه "أن المجرم هو الشخص الذي يعتبر نفسه مجرماً، ويعتبره المجتمع كذلك وفي دراسة قام بها "مارشال كلينارد" عن التحضر والجريمة توصل إلى أن التباين الذي يسود المجتمع الحضري ووجود ثقافة إجرامية كان من شأنه أن ينتج نمطا إجراميا له سمات محدد هي : دراية المجرم بالوسائل والفنون الإجرامية، استعمال مصطلحات إجرامية، أن يكون له تاريخ حافل بالإجرام وقد أكد " كلينارد " أن السمات التي وضعها للنمط الإجرامي يجب توافرها في الشخص لكي يعتبر مجرماً من وجهة النظر الاجتماعية.

عوامل السلوك الإجرامي

من الخطأ تفسير الظاهرة الإجرامية الداخلية في العلوم الاجتماعية كما تدرس العلوم الطبيعية فهي لا تدخل في العلوم الأخرى. فقد صاغ البعض مجموعة من القوانين سموها مرة بقانون الحرارة الإجرامي قانون الكثافة وقانون التشبع الإجرامي غير ذلك من الأسماء التي تجرد علم الجرام من إنسانيته وتجعله نباتا أو جمادا فالظاهرة الإجرامية مهما كانت أسبابها ومهما اختلف في تفسيرها لا يمكن إن تتبع ألا من إنسان وانتقالها من الإنسان إلى المجتمع لا يمكن أن يتم بطريقة الجبر الحتم أو الآلية إنما لا بد أن تنتقل بالإختيار أي أن الإرادة لها نصيب في ظهور الجريمة. (33)

وقد انقسم علماء الإجرام في تفسير عوامل السلوك الإجرامي إلى قسمين:

1- العوامل الإجرامية الداخلية:

1-1- النوع: تختلف نسبة الإجرام بين الرجل والمرأة من حيث الكم والنوع ؛ فالمرأة عادة لا ترتكب جرائم العنف التي تستخدم فيها الأسلحة البيضاء كالسكاكين أو الأدوات التي تطلب التحاما أو تشابكا مع المحني عليه فهي إن لجأت للسلاح فذلك لأنه يضمن الإصابة من بعيد فهي غالبا ما تتجنب التنفيذ المباشر لجرائم العنف وهي إن اضطرت للقتل فإنما تستخدم القتل بالسم وغالبا ما يقتصر دورها على المساهمة التبعية لا الأصلية. فقد أثبتت الإحصائيات المستقاة من خلية الإعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني الخاصة بسنة 2006 / 2007 م أن إجرام الرجال يفوق إجرام النساء بحوالي عشر نقاط لكن هذا لا يعني بالضرورة أن النساء اقل إجراما من الرجال بل إن طبيعة المجتمع الجزائري يفضل التكتم على جرائم النساء عوض تبليغها إلى أقسام الشرطة تجنباً للفضيحة مما يجعل إجرام النساء يدخل في خانة الرقم الأسود- le chiffre noire de la criminalité- (34)

1-2- السن : من الخصائص الفردية الهامة التي تميز الشخصية الإنسانية سواء من الوجهة العضوية أو النفسية. ويصاحب السن نوعا من التطور الأول داخلي يتعلق بالتكوين العضوي و النفسي والأخر خارجي أي التغيير الذي

(33) - د. أحمد علي إسماعيل، علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، القاهرة، مصر، (1997). ص 79.

(34) - نفس المرجع السابق، ص 80.

يطراً على البيئة التي يعيش فيها الإنسان في فترات حياته المختلفة ومثال ذلك التغيير في حياة الشخص من طالب غالى موظف ومن عامل عادي إلى عامل متخصص ومن بنت إلى امرأة.

فقد بينت الإحصائيات الرسمية أن نسبة وقوع الجريمة تبلغ مداه عند الرجال في الفئة العمرية من 18-25 سنة أما عند النساء فيمتد الحد الأقصى إلى 30 سنة.

فقد قسم علماء الإجرام سن الإنسان إلى المراحل التالية:

1-مرحلة الطفولة: وهي تمتد من السن 12 سنة وهي مرحلة هامة في تكوين الشخصية وإن كانت التغييرات التي تحدث خلالها تكاد تنقطع صلتها بالجريمة ولكن لوحظ انه في النصف الثاني من هذه المرحلة تبدأ الاهتمامات الخارجية للصغير كما قد يتمكن من الإفلات من السلطة الأبوية.

ومن أهم المميزات التي تتسم بها هذه المرحلة أن الصغير تضعف موارده المالية فيرتكب الجرائم البسيطة.

2-مرحلة المراهقة: وتمتد من السن 12 سنة إلى 18 سنة تتميز بنمو عضوي ونفسي وعقلي مرتبط بجدة في العاطفة وإن عدم الاستقرار ضعف قوى الإرادة في هذه المرحلة قد يؤدي إلى الجريمة وقد يعجز عن السيطرة على غرائزه الداخلية و خاصة إذا كانت البيئة مساعدة على الجريمة، كما أن ظهور الغريزة الجنسية مع ضعف قدرة الفرد على التحكم الذاتي قد يؤدي به لأنواع مختلفة من الاضطرابات. ويجب في هذه المرحلة على الباحث الجنائي ألا يخلط بين وقوع الجريمة كعارض من عوارض البلوغ وبين دلالتها على ميل إجرامي معين كمظهر من مظاهر التكوين الإجرامي ففي الحالة الأولى قد ترتكب صدفة تحت تأثير عامل نفسي أو عضوي معين تساعده ظروف بيئية عارضة لا تتكرر، أما في الحالة الثانية فالجريمة تصاحب الشخص في مراحل حياته التالية و خاصة البلوغ. لهذا يجب الوقوف على كل العوامل و الظروف الداخلية و الخارجية للشخص للترقية بين النوعين لاتخاذ التدابير اللازمة.

3- مرحلة النضج: وهي تنقسم إلى طور الشباب من السن 18-25 سنة و إلى مرحلة الشباب الناضج أي ما زاد عن السن 25-35 وتمتد حتى سن الكهولة أي الخمسين.

أما في مرحلة الشباب الناضج فتكثر فيها جرائم الذكاء أي الاحتيال بكافة أشكاله و لكن تقل فيها جرائم السرقات أي بعد سن الخامسة و العشرين.

4- مرحلة الكهولة: أي ما بعد الخمسين وتتسم بتغيرات بيولوجية فتقل الجريمة وتضل في هبوط مستمر مع تقدم العمر ويتوقف الإجرام عادة في سن الخمسين عند الذكور ويتأخر للسنة الخامسة والخمسين عند الإناث، وهذا التناقض يتخذ شكلا ثابتا ومنتظما حتى نهاية العمر ويعمل هذا التناقض بما يصيب الإنسان من ضعف ووهن.

وفي المقابل فإن المرأة في هذه المرحلة تعاني من اضطرابات نفسية وعصبية تؤثر على سلوكها بوجه عام فترتفع لدى المرأة في هذه المرحلة نسبة جرائم الأمانة و التهديد و انتهاك حرية الغير.

ومن حيث نوعية الجريمة أيضا فهي تبعد عن جرائم العنف التي تتطلب قوة ونشاط وبالنسبة للسرقات فيتضاءل دورها كثيرا، وبالنسبة لإشباع الرغبة في الثأر ترتكب جرائم القذف والسب والشتم، وبالنسبة لإشباع الرغبة في الكسب تقع

الجريمة بطريق التحريض لا بارتكابها مباشرة ويعتبر الاحتمال سمة مميزة للجرائم ففي هذه الفترات يتفق مع ضعف القوى الجسدية.

2- العوامل الخارجية:

يقصد بها العوامل الطبيعية والحضارية والاجتماعية الثقافية منها والاقتصادية والسياسية:

1-العوامل الاقتصادية:

تعددت الآراء حول تحديد دورها في وقوع الجريمة فقد تبنى رأي مفاده أن الفقر أو الحاجة هما عاملان أساسيان فيها وذهب رأي آخر أن النظام الرأسمالي هو السبب الرئيسي فيها لأن انتشار الفساد مرجعه سوء توزيع الثروة. ويؤكد قاروفالو دور هذه العوامل الاقتصادية في ارتكاب جرائم الأموال ويستند لعدم التناسب بين الرغبات والاحتياجات الفردية ووسائل إشباعها، وليس أثر العوامل الاقتصادية مقتصر على ارتكاب جرائم الأموال فقد يكون لها أثر في ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص.

أ-الفقر و الجريمة:

يرأى البعض انه السبب الوحيد في الجريمة إلا أن العلاقة بينهما ليست مباشرة وقال العالم الأمريكي - تافت - بأنه إذا كان اغلب المجرمين فقراء فان أغلب المعوزين ليسو مجرمين وأوضحت الإحصاءات أن جرائم الأموال تزداد كلما قل عدد الودائع في صناديق الادخار، والفقر له تأثير واضح على ارتكاب جرائم الأموال كالنصب والسرقة وحيانة الأمانة والاختلاس كما أن له تأثير في ارتكاب جرائم العرض لأن المرأة إذا لم تجد ما يسد حاجياتها تلجأ للعمل في البيوت والفنادق فتتضاعف فرص اختلاطها بالغير وإذا كانت تعول أطفالا صغارا يئنون من شدة الحرمان فإنها قد تنزلق في علاقات جنسية غير مشروعة.

ب- البطالة و الجريمة:

تعني التوقف عن العمل وتلجأ الشركات والمصانع الإنتاجية إلى تسريح العمال ويذكر البعض إنها السبب الرئيسي للجريمة ويتحفظ رأي آخر فيرى أن صلتها بالجريمة غير حتمية، فالفراغ الذي يعيشه العاطل عن العمل يصيبه الملل مما يجعله سهل الإثارة وسريع الاندفاع قد يؤدي به الأمر في أحر المطاف غالى ارتكاب الجرائم. هذا فضلا عن الآثار الاجتماعية للبطالة التي تقود إلى الطلاق والتصدع الأسري مما يجعل الأبناء يفقدون القدرة على التكيف مع الوضع الجديد، وبالتالي فهم معرضون أكثر من غيرهم للانحراف كاستهلاك المخدرات أو الانضمام غالبا إلى العصابات الإجرامية التي تستغل هذه الفئة في السرقة أو أعمال إجرامية أخرى.

النظريات المفسرة للجريمة

المدرسة اللمبروزية: انطلاقا من الفلسفة الوضعية في مجال العلوم الإنسانية عموما تعتبر المدرسة الوضعية نقطة تحول هامة في علم الإجرام ولا نستطيع الحديث عن هذه المدرسة دون التطرق إلى روادها الثلاثة والذين يطلق عليهم اسم الثلاثي الايطالي المقدس في علم the holy three of criminology - وهم على التوالي لومبروزو، فيري قاروفالو

أ - لومبروزو: ظهر اهتمام لومبروزو بالجرمين سنة 1864 ما أثار اهتمامه هو الوشم الموجود على أجساد بعض الجنود ومدى الفحش الذي يمثله بعض هذا الوشم، وقد حاول الربط بين الجنود المجرمين والغير مجرمين والوشم على أجسادهم

أدرك لومبروزو أن الوشم لا يكفي لفهم الطبيعة الإجرامية، وأنه لابد من تحديد سمات للمجرم باستخدام أساليب تجريبية على العلم الوضعي، فقد قام لومبروزو بفحص حوالي أربعمئة مجرمة لمجرمين وحوالي ألف من المجرمين الأحياء، وما أثار انتباهه بمناسبة تشريحه لجثة مجرم يدعى " فينيلا " اكتشف وجود تجويف في قاع الجمجمة يشبه ذلك الموجود عند القردة

كما اكتشف لدى مجرم آخر يدعى " قريسي " بعض خصائص الإنسان البدائي في تكوينه الجسمي وقد قتل هذا المجرم حوالي عشرين امرأة بطريقة بشعة واعترف بأنه كان يشرب دماء ضحاياه ومن أهم ما توصل إليه لومبروزو من خلال فحوصاته وملاحظاته:

- خلص إلى أن الإنسان المجرم يختلف عن الإنسان العادي في التكوين الجسماني والوظيفي الداخلي والنقص في التكوين يؤثر بدوره على التكوين النفسي للفرد إلى ارتكاب الجريمة. (35)

- أهم ما اشتهر به لومبروزو في وصفه للمجرم هو تقريره بإمكانية التعرف عليه انطلاقا من سماته العضوية وقد خلص لومبروزو إلى تقسيم المجرمين إلى خمس وظائف:

أولاً: المجرم بالولادة- BORN CRIMINAL

ثانياً: المجرم المجنون- INSANE CRIMINAL

ثالثاً: المجرم بالعادة- HABITUAL CRIMINAL

رابعاً: المجرم بالصدفة- OCCASSIONAL CRIMINAL

خامساً: المجرم بالعاطفة- CRIMINAL BY PASSION

أهم الانتقادات (36): عدم وجود نظرية علمية واضحة استندت عليها دراساته في تفسير الجريمة

1- عدم وجود منهج علمي واضح من حيث وجود جماعات ضابطة وأخرى تجريبية.

2- اعتماده على إحصائيات رسمية يتحفظ عليها معظم الباحثين وخصوصا قسوة القوانين في تلك الفترة.

3- عدم وضوح المفاهيم و صعوبة ترجمتها إجرائيا.

4- لا يمكن تفسير ظاهرة الجريمة بناء على عامل واحد و هو بيولوجي وهذا يعني إغفاله للعوامل

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

5- وجود هذه الصفات عند كثير من الأسوياء.

(35) - د. جمال معتوق، مدخل إلى علم الإجتماع الجنائي، الجزء الأول، دار بن مرابط للطباعة والنشر، 2008، ص 90.

(36) - Frank hagan .research methods in criminal justice and criminology .new York.milan1982, p21.

6- بناء على ما نعرفه اليوم فان 70-80% من السلوك متعلم وهذا رفض لمسألة المجرم بالولادة .

رفائيل قارفيو- *RAFFAELE GAROFALO* - 1852-1934 م

أحد تلامذة لومبروزو والرائد الثاني للمدرسة الوضعية الايطالية إلا أنه خالف لومبروزو وفيري رافضا مبدأ الاختيار والمجرم بالولادة⁽³⁷⁾. وهو ينحدر من أسرة ايطالية نبيلة وأصبح مشرعا وأستاذا للقانون الجزائي وعضوا دائما في الحكومة وله مجموعة من المؤلفات وهي: الأنتى الجريمة سنة 1895 م والرجل المجرم سنة 1886 م والجريمة أسبابها وطرق علاجها. سنة 1911 م.

يبدأ قارفيو من الافتراض التالي و هو من أجل أن نفهم المجرم يصبح علينا من الضرورة بمكان فهم تعريف الجريمة ومن هنا يصنف الجريمة إلى صنفين فهناك الجريمة الطبيعية *NATURAL CRIMES*، وأولها أهمية بالغة، ورأى أنها لا تحترم مسألتين أساسيتين في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع : العاطفة أو الشفقة⁽³⁸⁾ ووجدان المجتمع *pity* وهي رفض إيقاع الأذى والمعانات على الآخرين، والأمانة *probity* وهي احترام حق التملك للآخرين، وعليه فإن المجرم تنقصه الأمانة والشفقة تجاه الآخرين و ملكياتهم ومع هذا نجد جارفيو يرفض التعريف القانوني للجريمة والذي ينص بشكل عام على أن الجريمة هي فعل مخالف للقانون يتطلب تحديد عقوبة أو إجراء احترازي وقد قسم جارفيو المجرمين إلى أربعة أقسام:

1- المجرم القاتل.

2- المجرم العنيف.

3- المجرم السارق.

4- المجرم الجنسي.

أنريكو فيري *Enrico ferr* 1856-1929م هو من آخر منظري المدرسة الأوروبية الايطالية في علم الجريمة الحديثة في القرن التاسع عشر وتعلم على يد لمبروزو ولقد عمل فيري بوصية أستاذه في فرنسا متبعاً نمط كتليه ولكن بعد أن طور أفكاره الخاصة به، أما فيما يتعلق بسببية الجريمة فقد نأى فيري بنفسه عن آراء أستاذه "الحتمية البيولوجية" ورأى بأن الجريمة هي مجموعة من العوامل وضمن ذلك عدد هائل من العوامل الأنثروبولوجية والاجتماعية وهذا أدى به إلى وضع المجرمين في خمسة مجموعات وهي:

1 - المجرم بالولادة *born criminal*

2- المجرم المجنون *Insane criminal*

3- المجرم بالصدفة *Occasional criminal*

4- المجرم الانفعالي *passionate criminal*

5 - المجرم بالعادة *habitual criminal*

(37) -Op- Cit. p21.

(38) - عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص 40.

النظرية النفسية:

إذا كان أصحاب الاتجاه البيولوجي قد توصلوا إلى نتيجة مؤداها أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي وتكوين الجسم سواء من ناحية الشكل العام أو الكفاية الوظيفية لأجهزته المختلفة لاسيما الغدد الصماء، فإن رواد النظرية النفسية يقرون أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي والتكوين النفسي والعقلي للفرد حيث يرى البعض أن هناك علاقة بين المرض العقلي والجريمة من جهة، ومن جهة أخرى فإن الطاقة الغريزية الزائدة عن الحد كما يرى "سيريل بيرث" CYRIL BURT النفساني الإنجليزي معتمدا على نظريات "ماكس جولد" وليس على نظريات فرويد "في التحليل النفسي" أن السلوك الإجرامي ناجم عن المظاهر الطبيعية⁽³⁹⁾ غير المقيدة للدوافع الغريزية أي الفطرية العامة "فالأشكال المختلفة للجناح كالسرقة والإعتداء بالضرب أو بالجرح فهي كلها تعبيرات عن غرائز ودوافع فطرية عامة قوية في طاقتها شديدة فيما تحدثه من انفعالات إلى درجة زائدة عن المعتاد⁽⁴⁰⁾

أولا: نظرية التقليد:

يعد قابريل تارد "GABRIEL TARD" رائد الاتجاه النفسي لتفسير الجريمة فهو يرى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية نفسية يتعلمها الطفل من البيئة المحيطة به عن طريق محاكاة المجرمين من أهله وعشيرته وأصدقائه فالسلوك الإجرامي من وجهة نظره خلق يتطبع الفرد عليه اجتماعيا منذ الصغر، ويسري هذا بين الأفراد في المجتمع متبعا لقانون المحاكاة نفسه. فالجريمة من وجهة نظره كأية حقيقة إجتماعية أخرى نشاط اجتماعي ينتقل كالبدعة من فئة قليلة إلى فئات كثيرة.

ثانيا: نظرية التحليل النفسي:

ظهرت نظرية التحليل النفسي في أواخر القرن التاسع عشر على يد "سيجموند فرويد" (1856- 1939 م) ولم يكن ظهورها مفاجئا بل جاء بعد مقدمات أهمها ما طرأ على ميدان الطب النفسي وما تميز به من خصائص خلال الفترة من 1880-1890 م وأهمها ما يلي:

- 1- الاهتمام بالأمراض العصبية و لا سيما المستيريا.
- 2- استخدام التنويم المغناطيسي كوسيلة للبحث.
- 3- التأثير العلاجي للتنويم المغناطيسي.

وطبقا لهذه النظرية فإن السلوك الإنحراقي يكمن في ذات الشخص وباستخدام المنظور الفرويدي فإن الشخص المجرم هو ذلك الذي لم تنم لديه أنا قوية "ego" يمكنها التحكم في بواعث الانحراف-id - أو يكون الانحراف وليد سيطرة الأفعال المنحرفة، فالشخصية كما تصورها فرويد تتألف من ثلاثة أجهزة رئيسية (الهو، والأنا، والأنا الأعلى)، فالإجرام طبقا لنظرية التحليل النفسي يرجع بالأساس للإضطراب الذي ينشب بين مكونات الشخصية

(39) - عبد الرحمان العيسوي، مبحث الجريمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 59.

(40) - د.حسن الساعاتي، التحليل الاجتماعي للشخصية وإتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف، المجلد الأول، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1958، ص 57.

ويتزعم هذا الإتجاه وليام هيلي "William healy" حيث قام ببحوث متعددة في ميدان جناح الأحداث حيث اقتنع هو وأتباعه أن الدوافع الأساسية للإجرام مستترة ومدفونة في اللاشعور ولا يمكن الكشف عنها إلا بالتحليل النفسي.

وطبقا لنظرية التحليل النفسي فان المنحرفين والمجرمين يعتبرون مرضى أو مصابين بسوء التوافق، ويلخص "فولد" vold هذه الحالة أن السلوك الإجرامي يمكن فهمه ببساطة وبصفة خاصة كإستجابة بديلة، فشكل ما من الرمزية يحل العقد المكبوتة من خلال إثارة الشعور بالذنب والقلق ناتجة عن الرغبة في العقاب، فالجرم يرتكب الفعل الإجرامي لكي يمسك ويعاقب، حيث إن المجرم يقع وبدون إدراك في أخطاء معينة ناتجة عن طريق الإهمال وعدم التبصر في إرتكاب الجريمة مما يؤدي إلى ترك الدلائل تمكن السلطات من القبض عليه. والمجرمون من جهة نظر التحليل النفسي فئة من السيكوباتين حيث يتصرف المجرم وفقا لنظام من القيم في جماعة بعينها تكون عادة مجتمعا خاصا محددًا بالقياس إلى المجتمع العام الشامل.

وفي الحقيقة فإن نتائج كثير من دراسات العلاج النفسي المبكرة تؤكد أن المنحرفين بصفة عامة ما هم إلا مرضى أو سيكوباتين، وهذا يعني طبقا لمداخل التحليل النفسي إن الشخص الذي يرتكب جريمة أو سلوكا انحرافي ما هو إلا شخص قلق نفسيا.

التفسير السوسيوولوجي للجريمة و الانحراف لللامعيارية والجريمة عند دوركايم تفسيراً للجريمة والانحراف:
إن تحليل نظرية دوركايم في اللامعيارية وعلاقتها بالانحراف تحليلاً نقدياً، ليس بالأمر الهين، ولأن منطوق هذه النظرية لم يحدد على نحو واضح في جزء معين من مؤلفات هذا العالم، علاوة على أنه لم يخصص كتاباً، أو جزء من كتاب أو فصلاً لمعالجة هذه الفكرة معالجة متكاملة، كما أن تحليله لللامعيارية تتميز بالانفتاح الفكري على ميادين متعددة لعلم الاجتماع، كالاقتصاد والأسرة والعمل، وحتى استخدامها للمصطلح لم يحدد بوضوح، و ليس دليل على ذلك من أن دوركايم لم يقبل استعمال مصطلح لللامعيارية-ANOMIE- كاسم بقدر استخدامه له كصفة فيقول "الانتحار اللامعيارى" SUICIDE ANOMIQUE وتقسيم العمل اللامعيارى DEVISION DU TRAVAIL anomique، ومع ذلك فقد كانت "لللامعيارية" تمثل فكرة محورية في نظرية دوركايم السوسيوولوجي، كما أنه استخدمها كأداة لتحليل الانحراف والجريمة ولفهم السلوك الإنساني بوجه عام.

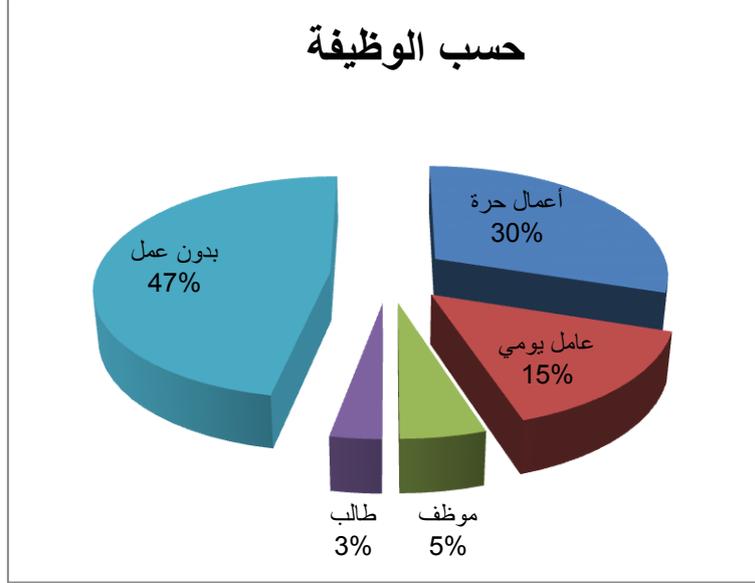
وقد تبين أن لللامعيارية في نظرية دوركايم تشير إلى حالة اضطراب تصيب النظام-ORDRE- حالة من انعدام الانتظام-DE REGULATION- أو تسبب تنجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية، وفي نفس الوقت الذي تؤدي به الانحراف.

أو قد تشير لللامعيارية إلى حالة تكون فيها العلاقات بين الأعضاءORGANS في عملية تقسيم العمل، غير منظمة أو غير متناسقة في اتصالها مع بعضها البعض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر إنحرافية، أي تكون مظهراً للانحراف.

إن تعريف لللامعيارية على هذا النحو يحتاج إلى عملية تحليل مفصل لها، من حيث أنها تشير إلى متغير معتمد، أو نتيجة لظروف مجتمعية أو جماعية معينة، في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف، فتكون "متغيراً مستقلاً"، من أجل إجراء هذا النوع من التحليل فيتعين الإشارة أولاً إلى مجالات لللامعيارية الثلاثة وهي المجال الاقتصادي بوجه عام، ومجال الأسرة، والحياة الزوجية، وأخيراً مجال تقسيم العمل.⁽⁴¹⁾

-العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالجريمة

أ- الحالة المهنية:



الشكل رقم: 1- يبين توزيع الفاعلين حسب الوظيفة لسنة 2008م⁽⁴²⁾

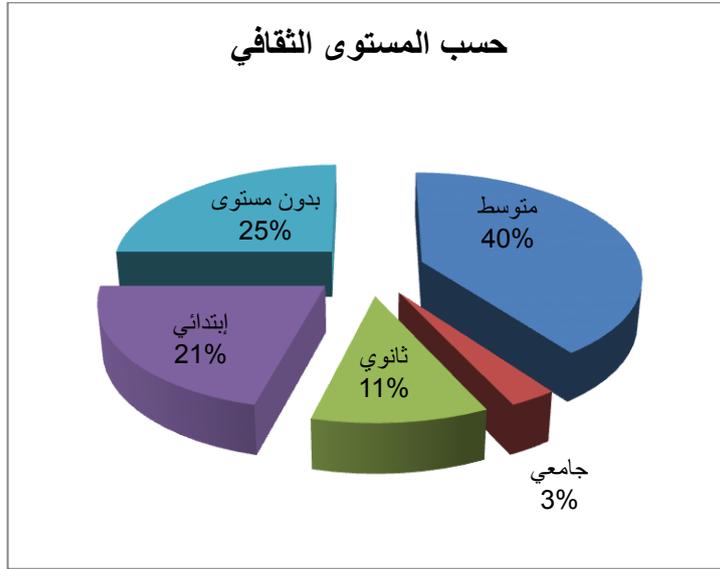
يبين الشكل أعلاه أن هناك تباين في توزيع نسب المتورطين في مختلف الجرائم -الحق العام، الجريمة المنظمة، جرائم أخرى وذلك حسب الحالة المهنية حيث تبين لنا من خلال تحليل البيانات الواردة في الشكل السابق أن فئة البطالين تقدر نسبة المتورطين في صفوفهم بـ: 47% وأهم ما يميز أفراد هذه الفئة هو مرورهم بأوقات فراغ تجعلهم عرضة لاستقطاب بعض المؤثرات الخارجية سواء كان ذلك عن طريق التعلم أو التقليد أو الحاجة تجعلهم ينساقون في درب الجريمة.

أما الأشخاص الذين يمارسون أعمال حرة جاءت نسبة المتورطين في صفوفهم بـ 30%، حيث يقدم هؤلاء المتورطين على ممارسة نشاطات تجارية بدون سجلات تجارية، أو أنهم يقدمون على إنتاج بعض السلع التي لا تخضع للمواصفات التجارية أو الصناعية، قد تعرض المستهلك لمخاطر صحية، أو أن يتسبب هؤلاء في تلوث البيئة نتيجة لطبيعة الأنشطة التي يمارسونها أو أنهم يتخذون -الأعمال الحرة- كغطاء للتستر على بعض الأنشطة الإجرامية.

(41)- د. جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، الجزء الأول، دار بن مرابط للطباعة والنشر، 2008، ص 230

(42)- قيادة الدرك الوطني، خلية الإعلام والاتصال، مارس 2009.

ب- المستوى الثقافي وعلاقته بالجريمة:



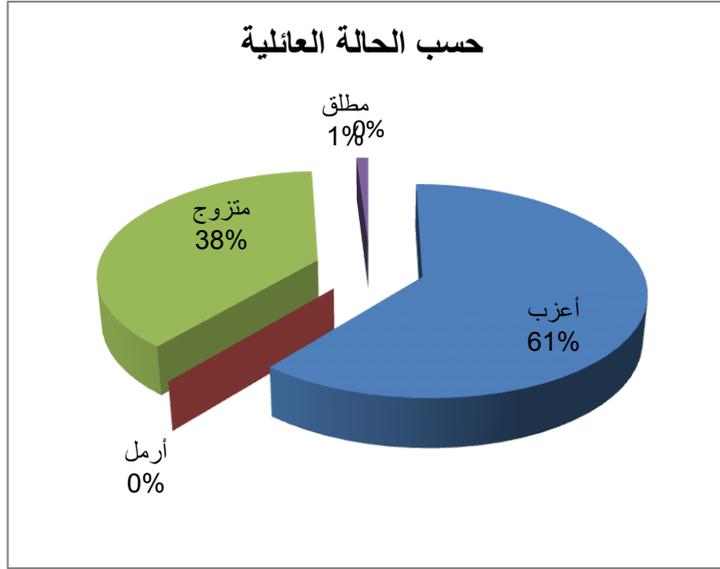
الشكل رقم(2): توزيع الفاعلين في مختلف الجرائم المسجلة سنة 2008 م حسب المستوى التعليمي. (43)

يوضح الشكل أعلاه أن للمستوى الثقافي تأثير مباشرة على توزيع نسب الجريمة، حيث يتبين لنا من خلال تحليل بيانات الشكل السابق، أن نسبة الأشخاص من ذوي المستوى التعليمي - متوسط وبدون مستوى - هم من أكثر الفئات التي ترتفع نسب الجريمة في صفوفهم، فبالنسبة للفئة الأولى -متوسط- فقد سجلت نسبة 40% وهذا يدل على أن للتسرب المدرسي دور كبير في معدلات الجريمة، كون أن الشخص في هذه المرحلة الدراسية كان من المفروض أن يواصل دراسته ولكن مغادرته لمقاعد الدراسة وارتباطه في أحضان الشارع جعلته عرضة للاكتساب السلوكيات المنحرفة من خلال الإقتداء ببعض النماذج السيئة التي تهيئ له الدخول إلى عالم الجريمة.

وتأتي في المرتبة الثانية الفئة الخاصة بالمتورطين الذين ليس لديهم مستوى بنسبة 25% وهذا ما يؤكد بأن للأمية دور كبير في ارتفاع الجريمة، بينما نجد نسبة الإجرام تنخفض في صفوف الفئات التي لها مستوى تعليمي عالي كون أنه هذه الأخيرة اكتسبت ثقافة خلال مشوارها الدراسي تجعلها على درجة عالية من الوعي والأخلاق والانضباط والتقييد بالمعايير التي يحددها المجتمع والتشبت بالقيم التي تجعل هؤلاء الأفراد يسلكون السلوك السوي،

فالنسبة الواردة في الشكل (أعلاه) حول نسبة المتورطين في فئة الجامعين 3% نجد هؤلاء إما أنهم أكملوا دراستهم ومروا بفترة بطالة أو أنهم استغلوا مستواهم التعليمي في تطبيق بعض التكنولوجيات المتطورة لأغراض غير مشروعة كالتزوير أو إرتكاب جرائم الانترنت.

ج- الحالة العائلية (المدنية)



الشكل رقم 3: يبين توزيع الفاعلين حسب الحالة العائلية لسنة 2008م. (44)

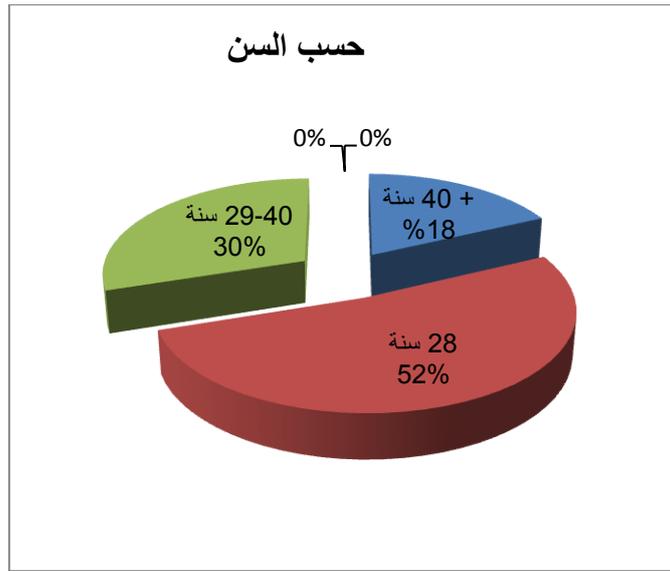
يوضح الشكل أعلاه أن هناك علاقة مباشرة بين الحالة العائلية ومستويات الجريمة، بحيث نلاحظ أن فئة العزاب هم من أكثر الفئات إقداما على إرتكاب الجرائم، بحيث قدرت النسبة في هذه الفئة بـ 61% ويرجع هذا الإرتفاع- حسب إعتقادنا- لكون أن الشخص الأعزب لا يتقيد ببعض الإلتزامات العائلية بالمقارنة مع أقرانه المتزوجين، فالعازب ليست لديه أسرة يعيلها ولا توجد لديه مسؤولية ملقات على عاتقه تجعله ملتزما بسلوكات متزنة، فالأعزب يمتلكه شعور يتمثل في حب المغامرة والتي تنتهي في غالب الأحيان بإرتكاب جرائم كا- الزنا - أو الإجهاض الذي تقدم عليه الأم العازبة، ومن بين أهم السلوكات التي تميز العزاب وهو التعود على السهرات إلى أوقات متأخرة من الليل وهذا ما يجعلهم عرضة إلى مخالطة رفاق السوء -جماعة الرفاق- والإنسياق وراءهم مما يجعلهم يلجؤون إلى عالم الجريمة كإستهلاك المخدرات أو حيازتها، أو بيعها أو يقدمون على إرتكاب جرائم السرقة.

بينما نجد فئة المتزوجين تأتي في المرتبة الثانية وذلك بنسبة 38% وهذه نسبة تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع الفئات الأخرى (الأرامل، المطلقين) فالشخص المتزوج لديه إلتزامات تجاه أسرته، فهو الذي يعيلها ويوفر لها جميع الحاجيات من ملابس ومأكل وإيواء وهذه كلها مستلزمات تتطلب موارد مالية لسدها، فكيف بالشخص المتزوج والذي لديه

أبناء أن يسد تلك المستلزمات وهو في حالة بطالة ومن جهة أخرى نجد أن هناك غلاء في مستويات المعيشة لا يستطيع أن يتحمل أعبائها حتى الشخص العامل، نظرا لتقلبات الأسعار التي تعرفها الأسواق، فهذه كلها عوامل تدفع بالشخص المتزوج إلى سد حاجياته ولو كان ذلك من خلال الإقدام على سلوكيات غير مشروعة كالسرقة، أو الإتجار بالمخدرات.

العوامل الديموغرافية وعلاقتها بالجريمة:

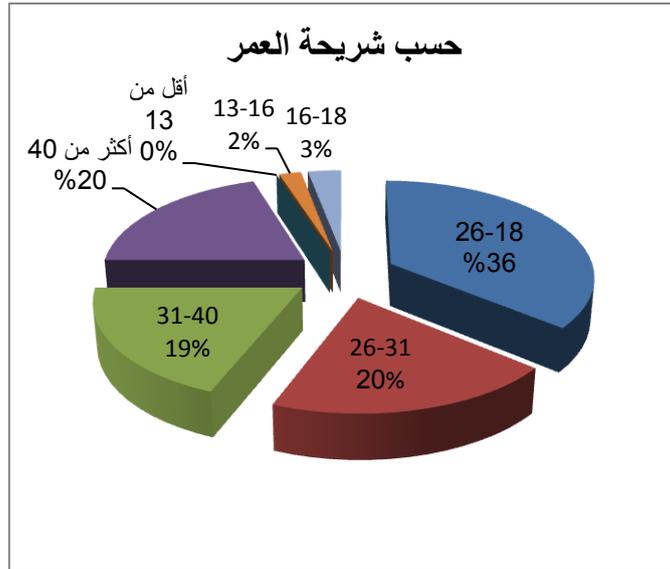
د- علاقة السن بالجريمة:



الشكل رقم (4): يبين توزيع الأشخاص المتورطين خلال سنة 2007 و ذلك حسب السن. (45)

يوضح الشكل أعلاه أن هناك تأثير لعامل السن على نسب الجريمة و ذلك من خلال تحليل بيانات الشكل رقم (4)، حيث تبين لنا أن أكثر الأشخاص تورطا في الجرائم المسجلة خلال سنة 2007م ينتمون إلى الفئة العمرية الخاصة بالأشخاص الأقل من 28 سنة حيث تم تسجيل أكبر عدد من الجرائم في صفوف هذه الفئة وذلك بنسبة بلغت 52%.

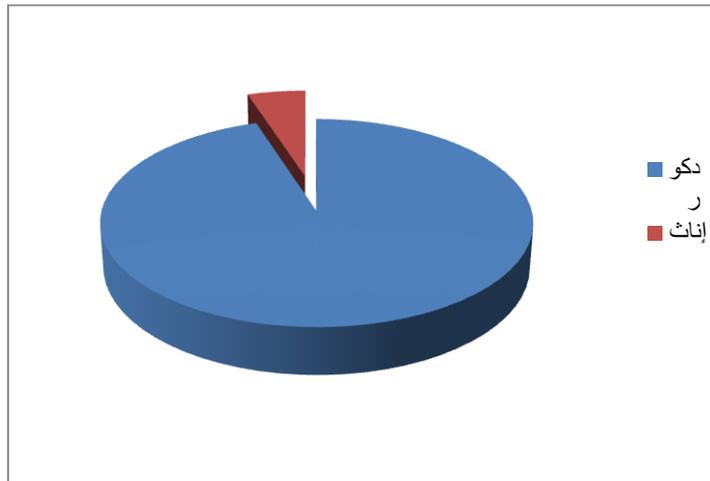
بينما تنخفض هذه النسب كلما ارتفع السن (29-40) سنة تمثل 30% وفئة 40+ سنة تمثل 18%، وهذا ما يؤكد صحة الفرض الذي يعتبر بأن للسن تأثير كمي ونوعي على الجريمة.



الشكل رقم (5): توزيع الفاعلين في مختلف الجرائم المسجلة في سنة 2008 م حسب السن.⁽⁴⁶⁾

يبين الشكل (أعلاه) أن هناك علاقة بين السن ومستويات الجريمة بحيث نجد أن الأشخاص المتورطين الذين تتراوح أعمارهم ما بين سنة 18-26 هم من أكثر الفئات ارتكابا للجرائم –الحق العام، الجريمة المنظمة – فإذا اعتبرنا أن فئة الشباب تمتد من 18-35 سنة فإننا نجد أن النسبة الكلية للأجرام تقدر بـ 56% ، بينما تقل نسب الجرائم في الفئات الأخرى سواء تعلق الأمر بالفئة أقل من 18 سنة أو الفئة أكثر من 35 سنة وهذا ما يؤكد الفرض الذي يعتبر بأن لعامل السن تأثير كمي ونوعي على الجريمة.

حسب الجنس:



الشكل رقم (6): يبين توزيع المتورطين في جرائم الحق العام حسب الجنس

من خلال الشكل المبين أعلاه يتضح لنا جليا أن هناك فرق جوهري في توزيع نسب الجريمة بين الجنسين (ذكور، إناث) حيث أننا نلاحظ أن الذكور أكثر ارتكابا للجرائم الحق العام (جرائم ضد الأشخاص، جرائم ضد الممتلكات ، الجريمة المنظمة) بينما نلاحظ أن نسبة الإناث أقل تسجيلا للجرائم السالفة الذكر وهذا لا يعني أن النساء هن أقل إجراما من الرجال بل ذلك يعود إلى طبيعة العائلة الجزائرية، حيث تفضل التكتّم على الجرائم التي ترتكب من طرف النساء على أن تبلغ إلى أقسام الشرطة وهذا ما يجعل جرائم المرأة تدخل في خانة الرقم الأسود للجريمة.

-نتائج الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية التي طرحت في هذه الدراسة عن العوامل الاجتماعية والديموغرافية التي لها أثر في الظاهرة الإجرامية، وبعد عرض وتحليل البيانات الخاصة بفروض الدراسة، توصلنا إلى تأكيد صحة الفرضيات وذلك من خلال النتائج التالية:

- أن المتورطين في جرائم القانون العام - حسب إحصاءات خلية الإعلام والاتصال لقيادة الدرك الوطني خلال سنة 2007 أغلبيتهم من الفئة أقل من 28 سنة. وذلك بنسبة تقدر ب 52% وأن الفئة العمرية أكثر من 40 سنة سجل فيها نسبة تقدر ب 18% وهذا ما يؤكد التأثير الكمي والنوعي للسن على الجريمة.
- أن للنوع أو (الجنس) تأثير كمي ونوعي حيث قدرت نسبة الذكور في الجرائم (السالفة الذكر) بحوالي 93% بينما لا تتعدى نسبة الإناث نسبة قدرها 7%.
- أن البطالين هم أكثر إقداما على جرائم القانون العام (الجرائم ضد الأشخاص والممتلكات والجريمة المنظمة)، وهذا حسب إحصاءات الدرك الوطني، بينما نجد الموظفين أقل تورطا في هذه الجريمة، وهذا ما يؤكد أن للحالة المهنية تأثير نوعي على الجريمة.
- أن للمستوى الثقافي تأثير على مستويات الجريمة، بحيث بينت نتائج تحليل البيانات أن 40% من المتورطين في جرائم الحق العام هم من ذوي المستوى التعليمي (متوسط)، و هذا ما يؤكد أن التسرب المدرسي عامل مؤثر في ارتفاع مستويات الجريمة.
- أن الحالة المدنية (الحالة العائلية) لها تأثير في مستويات الجريمة، حيث تبين لنا من خلال تحليل البيانات أن فئة العزاب أكثر إجراما على غرار الفئات الأخرى حيث تم تسجيل نسبة 61%، بينما تم تسجيل نسبة قدرها 38% في صفوف المتزوجين.

الخاتمة:

إن الظاهرة الإجرامية الجريمة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد وإنما هناك عدة عوامل تتحكم فيها سواء كانت فردية (داخلية) كالعوامل النفسية والبيولوجية أو عوامل خارجية (اجتماعية) تتعلق بالبيئة التي يعيش فيها الفرد وبالتالي فقد وجد أن هناك إجماع بضرورة تفسير الظاهرة الإجرامية بنظرة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهين معا. فعندما تطرقنا إلى العوامل الاجتماعية والديموغرافية كانت وجهة نظرنا تصب في هذا الاتجاه - أي تفسير الجريمة و إرجاع أسبابها إلى عدة عوامل - فقد أضح لنا من خلال هذه الدراسة أن هناك عدة عوامل تتحكم في السلوك الإنحراقي كالسن والجنس (النوع) حيث تبين لنا أن ثمة تأثير كمي ونوعي لهاذين العاملين على الظاهرة الإجرامية، وأن هناك علاقة وثيقة لبعض العوامل الاجتماعية على مستويات الظاهرة الإجرامية ك- المستوى التعليمي، الحالة المدنية، الحالة المهنية- .

قائمة المراجع

- 1- سورة المائدة الآية رقم 30.
- 2- د. سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون طبعة، دون سنة.
- 3- د. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الأول، الجريمة ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، السنة غير مذكورة.
- 4- د. عايد الوريكات، نظرية الجريمة، دار الشروق والتوزيع، دون طبعة، عمان الأردن، (2004).
- 5- د. نظير فرج مينا، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، (1993).
- 6- د. حيدر عبد الرزاق كمونه، العلاقة بين ظاهرة التمرد والجريمة، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (1997).
- 7- المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية، D.P.J. إحصاءات حول الجريمة، الجزائر العاصمة، (2008).
- 8- د. علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، (2002).
- 9- جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، (1999).
- 10- د. عبد الله أوهابية، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، دون طبعة، (2007).
- 11- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المركب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، دون سنة.
- 12- د. أحمد علي إسماعيل، علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، القاهرة، مصر، (1997).
- 13- د. جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، الجزء الأول، دار بن مرابط للطباعة و النشر، 2008.
- 14-Frank Hagan. research methods in criminal justice and criminology. New York. Milan 1982.
- 15- عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1980.
- 16- عبد الرحمان العيسوي، مبحث الجريمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- 17- د. حسن الساعاتي، التحليل الاجتماعي للشخصية وإتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف، المجلد الأول، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1958.
- 18 - قيادة الدرك الوطني، خلية الإعلام والاتصال، مارس 2009.